

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم الاقتصادية. تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

أثر سياسة سعر الصرف على تقلبات ميزان المدفوعات
الجزائري

تحت إشراف الأستاذ:

"طيب معارفية"

مقدمة من طرف طالبة:

— سليمة بوعودة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بنزيدان ياسين	أستاذ محاضر	مستغانم
مقررا	طيب معارفية	أستاذ مساعد	مستغانم
مناقشا	بوزيان عجال	أستاذ محاضر	مستغانم

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وعرفان:

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من قدم لي يد العون لإنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذ: معارفية طيبه لقبوله الإشراف.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة المذكرة وإلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير بالإضافة إلى عمال مكتبة العلوم الاقتصادية.

إهداء:

بداية نحمد الله سبحانه وتعالى على إنجاز هذا العمل.

إلى من علمني وحرص دوماً على تربيته وسعادته وسندي في هذه الحياة إلى
"أبي".

إلى التي إرضاءها بعد الله تعالى كنز ثمين، إلى من كانت شمعة تنير درج
حياتي والتي شاركتني أفراحي وأحزاني إلى أمي الحبيبة.

إلى إخوتي الأعزاء وأزواجهم، وحيد، مراد، مداني، دليلة، فريدة، وإلى
الكتاكيت الصغار أبناء إخوتي محمد، أنس عبد الرزاق، وإلى كل من يحمل لقب
"بوعودة".

وإلى صديقاتي العمر فاطمة، نعيمة وذهبية، فاطمة 2، إلى صديقتي وأختي
وحاملة أسراري "وردة علي شريف".

وأهدي هذا العمل إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

قائمة المحتويات:

الصفحة.	الفهرس.
	الشكر.
	إهداء.
I	الفهرس.
III	قائمة الجداول.
IV	قائمة الأشكال.
02	المقدمة.
	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف.
06	تمهيد.
07	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.
07	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف.
08	المطلب الثاني: النظريات المفسرة بسعر الصرف.
12	المطلب الثالث: محددات سعر الصرف.
13	المطلب الرابع: سياسة سعر الصرف.
15	المبحث الثاني: سوق الصرف.
15	المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف.
16	المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف.
17	المطلب الثالث: عمليات سوق الصرف.
19	المطلب الرابع: المعاملات التي تتم في سوق الصرف.
20	خلاصة الفصل.
	الفصل الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات.
22	تمهيد.

23	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.
23	المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات.
24	المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات.
26	المطلب الثالث: تحليل ميزان المدفوعات.
29	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات.
30	المبحث الثاني: التوازن واختلال ميزان المدفوعات.
30	المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات.
31	المطلب الثاني: اختلال ميزان المدفوعات.
33	المطلب الثالث: طرق تصحيح اختلال ميزان المدفوعات.
35	خلاصة الفصل.
	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات وعلاقته بسياسة سعر الصرف.
37	تمهيد.
38	المبحث الأول: تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري من 2005-2012م.
38	المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري.
43	المطلب الثاني: تطور حساب رأس المال.
45	المطلب الثالث: تطور رصيد حساب الخدمات والدخل والتحويلات الصافية.
48	المبحث الثاني: انعكاس سياسة سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان مدفوعات الجزائر.
48	المطلب الأول: تطور سياسة سعر صرف دينار.
50	المطلب الثاني: أثر سياسة سعر صرف دينار على ميزان المدفوعات.
53	خلاصة الفصل.
54	خاتمة.
57	قائمة المصادر والمراجع.
	الملخص.

قائمة الجداول:

الصفحة.	عنوان الجدول.	رقم الجدول.
26	عناصر ميزان المدفوعات.	(1-II)
38	الواردات الجزائرية.	(1-)III
39	توزيع الواردات الجزائرية حسب المتعاملين الاقتصاديين.	(2-)III
40	تطور الصادرات الجزائرية.	(3-)III
40	هيكل الصادرات خلال 2005-2012.	(4-)III
42	تطور رصيد الميزان التجاري.	(5-)III
43	تطور الاستثمارات المباشرة لميزان المدفوعات.	(6-)III
43	تطور رصيد رؤوس الأموال الرسمية.	(7-)III
44	تطور حساب القروض قصيرة الأجل بالإضافة إلى بند السهو والخطأ لميزان المدفوعات.	(8-)III
44	تطور رصيد حساب رأس المال.	(9-)III
45	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال 2005-2012.	(10-)III
46	تطور رصيد العمليات على الخدمات لميزان المدفوعات الجزائري.	(11-)III
47	تطور رصيد حساب الدخل لميزان المدفوعات الجزائري.	(12-)III
47	تطور رصيد التحويلات الصافية لميزان المدفوعات.	(13-)III
49	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.	(14-)III
51	تطور الرصيد لميزان المدفوعات وعلاقته بسعر صرف الدينار الجزائري.	(15-)III

قائمة الأشكال:

الصفحة.	عنوان الشكل.	رقم الشكل.
38	الرسم البياني لتطور الواردات.	III(1-)
42	الرسم البياني لتطور رصيد الميزان التجاري.	III(2-)
46	الرسم البياني لتطور رصيد العمليات على الخدمات لميزان المدفوعات.	III(3-)
48	الرسم البياني لتطور رصيد التحويلات الصافية لميزان المدفوعات.	III(4-)
50	الرسم البياني لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار.	III(5-)
51	الرسم البياني لتطور رصيد ميزان المدفوعات وعلاقته بسعر صرف الدينار الجزائري.	III(6-)

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

كان لتطور المبادلات والمعاملات التجارية أثر واضح على دول العالم وخاصة من الناحية الاقتصادية، حيث يرجع السبب الرئيسي إلى الإنتاج التجاري الحاصل بينهم، حيث نتج عن هذا الأخير عدة مشاكل وأهمها العلاقة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية كون أن العملة هي أساس كل تبادل تجاري داخلي أو خارجي بالإضافة إلى أنها تنظم المدفوعات من ناحية الحقوق والالتزامات، وبالتالي فإن لسياسة سعر الصرف تأثير على مدفوعات أي دولة.

سياسة سعر الصرف تعد أحد أهم الأدوات السياسية الاقتصادية الهامة التي تلجأ إليها الدول بهدف حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات والمشاكل الاقتصادية المحيطة به وكذلك تساهم في معالجة التوازنات الداخلية للدولة، وسياسة التخفيض العملة المحلية بهدف إعادة التوازن في ميزان مدفوعاتها الذي يظهر لنا هذا الأخير المركز المالي للدولة اتجاه بقية دول العالم.

والجزائر كغيرها من الدول منذ استقلالها وهي تعمل على انتهاج إجراءات وطرق من أجل النهوض باقتصادها الوطني، وأثر أزمة النفط لسنة 1986م التي شكلت صدمة عنيفة لدى الاقتصاد الجزائري الذي اعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط فقط.

وهذا ما دفع بالجزائر إلى السعي باتخاذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من بينها تخفيض قيمة الدينار الجزائري، بغية تحسين ميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري لدولة بصفة خاصة.

1) الإشكالية الرئيسية:

وعلى ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

- ما مدى فعالية سياسة سعر الصرف في التأثير على تقلبات ميزان مدفوعات الجزائر؟
- (2) التساؤلات الفرعية: إلى جانب السؤال الجوهري نطرح التساؤلات التالية:
 - 1- ما مقصود سياسة سعر الصرف؟
 - 2- ما هي محددات سعر الصرف؟
 - 3- ما هي عناصر ميزان المدفوعات وطرق معالجة الاختلال؟
 - 4- ما علاقة سعر الصرف لميزان المدفوعات الجزائري؟

(3) الفرضيات:

- 1- لسياسة سعر الصرف تأثير على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري.
- 2- سعر الصرف يؤثر بشكل إيجابي في إعادة توازن ميزان مدفوعات الجزائر.
- 3- لسياسة تخفيض العملة انعكاسا على ميزان مدفوعات الجزائر.

(4) أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تبيان أثر سياسة سعر الصرف على تقلبات ميزان المدفوعات خاصة وعلى اقتصاد الجزائر بصفة عامة، وبالإضافة إلى محاولة إبراز أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري.

(5) أسباب اختيار البحث:

- 1- الاهتمام المتزايد لأسعار الصرف وميزان المدفوعات.
- 2- أهمية سياسة سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات الجزائري.

(6) حدود البحث:

الحدود المكانية: دراسة أسعار الصرف بالاعتماد على العملات الصعبة وتأثيرها على ميزان المدفوعات الجزائري.

الحدود الزمانية: تقتصر هذه الدراسة على معالجة أثر سياسة سعر الصرف على ميزان مدفوعات الجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2005-2012م.

(7) المنهج المتبع:

قمنا في هذه الدراسة على تبني المنهج الوصفي بالنسبة إلى الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي (دراسة حالة الجزائر) اعتمدنا على التحليل وذلك من خلال تقديم مجموعة من الإحصائيات (أشكال بيانية والتعليق عليها).

(8) صعوبات البحث: لقد واجهنا عدة مشاكل وصعوبات في إعداد هذا البحث خاصة بالنسبة للجانب التطبيقي من أهمها:

- 1- صعوبة الحصول على التقارير والإحصائيات لفترة 2005 إلى 2012.
- 2- قلة المراجع والمصادر المتعلقة بهذا الموضوع.
- 3- التضارب الكبير في الإحصائيات باختلاف مصادرها.

(9) الدراسات السابقة:

إن الدراسات التي تناولت سياسة سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات عديدة ومتنوعة، ومن أهم هذه الدراسات نذكر ما يلي:

- 1- حنان لعروف: سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والتوازن الخارجي خاصة على الحساب الخارجي، وإلقاء الضوء على الآثار المختلفة لسياسة سعر الصرف خاصة تلك الناتجة عن تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة في بلد سير في طريق النمو ومتفتح على العالم الخارجي كالجزائر، وقد توصلت إلى:

- أن سياسة سعر الصرف لم يكن الغرض القضاء على اختلال التوازن الخارجي وإنما لتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبته، خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف مرنة وكانت الجزائر واحدة من هذه الدول بقيامها بالتغيير التدريجي لسياسة الصرف.

2- سلمى دوحى: أترتقلبات سعر الصرف على الميزان تجاري وسبل علاجها.

- دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية-هدفت هذه الدراسة إلى:

توضيح العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف وميزان المدفوعات، مع إبراز تأثيرات تخفيضات العملة المحلية على الاقتصاد الوطني وخلصت في النهاية أن سياسة سعر الصرف المتبعة من قبل الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وأوصت في الأخير بالقيام بتعديلات حقيقية في الهيكل الاقتصادي، وخاصة في القطاع الإنتاجي المحلي.

10) تقسيم الدراسة: من أجل الوصول إلى هدف الدراسة، حاولنا تقسيم بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول وهي على النحو التالي:

- الفصل الأول: يعد هذا الفصل بداية لمدخل دراستنا حيث تطرقنا فيه إلى أهم عنصر وهو سعر الصرف وأهم محدداته ونظرياته إلى جانب الأسواق التي تنظم فيه هذه الأسعار وفي الأخير إلى سياسة سعر الصرف.
- الفصل الثاني: قمنا في هذا الفصل بعرض الجانب النظري لميزان المدفوعات من خلال التطرق إلى أهم عناصره وأهميته وإلى جانب الاختلال والتوازن فيه.
- الفصل الثالث: يتضمن هذا الفصل دراسة تطبيقية إلى الموضوع حيث من خلاله تطرقنا إلى تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري وأثر سياسة سعر صرف الدينار عليه.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف.

تمهيد:

إن تبادل العملات بين دول العالم أدى إلى ظهور ما يسمى بسياسة سعر الصرف التي تعد أداة مهمة في تنظيم أسعارها والحفاظ على استقرارها، تبعاً للأوضاع الاقتصادية التي تناسبها.

وهذا ما يتطلب وجود سوق يطلق عليه سوق الصرف الذي يمثل مكان لتحويل العملات، فهو يعتمد على العرض والطلب من النقد من أجل تحديد سعر الصرف ضد العملات، التي تختلف تحديده وفق مؤشرات ومعايير معتمدة عليها.

وعلى هذا الأساس نتطرق إلى تقسيم فصلنا هذا إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: ماهية سياسة سعر الصرف.
- المبحث الثاني: عموميات تحول سعر الصرف.
- المبحث الثالث: أسواق سعر الصرف.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.

ببروز التجارة الدولية ومختلف عمليات التبادل التجاري (استيراد والتصدير) بين دول العالم، ظهر ما يسمى بنسبة التبادل بين العملات، أي أن كل عملة قابلة للتبادل بوحدة نقدية أجنبية وذلك من أجل تقييم السلع والخدمات.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف.

أولاً: تعريف سعر الصرف: هناك عدة تعاريف لسعر الصرف نذكر منها:

- يعرف على أنه "عدد الوحدات من النقد المحلي التي يتم مبادلها بوحدة من النقد الأجنبي".¹
- يعرف سعر الصرف على أنه سعر الوحدة من العملة الأجنبية مقدرًا بوحدة من العملة الأجنبية، فهو السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات لعملية أخرى في سوق الصرف الأجنبي.²
- هو سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنًا لها، فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.³
- يعرف سعر الصرف على أنه "السعر الذي يجري على أساسه تبادل سلعة معينة بعملة أخرى أو بالذهب ويتم هذا التبادل إما لحظيًا أو آجلًا وبالسعر الواقعي في أي وقت، يحدده طلبه وعرض العملة موضوع التبادل.
- سعر الصرف هو عبارة عن "المعدل الذي يجري على أساسه تبادل عملة معينة لعملية أخرى والتي في الغالب تكون جميعها مربوطة بسعر قياسي موحد اصطلاح فيه على الدولار الأمريكي للقيام بهذا الدور".⁴

ويمكن القول أنه هو عدد الوحدات المحلية التي يتم من خلالها التعاملات التجارية (البيع والشراء) مقابل دفع وحدة واحدة من العملة الأجنبية والعكس صحيح.

فسعر الصرف ينقسم إلى عدة أنواع نلخصها فيما يلي:

(1) سعر الصرف الأسمي: يعرف على أنه سعر الصرف العملة الوطنية مقابل وحدة واحدة من سعر الصرف الأجنبي.

¹ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميدان المدفوعات، دارالبيروزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، طبعة (4)، 2011، ص15.

² إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دارالفتح لتجليد الفني، مصر، 2008، ص307.

³ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دارالجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص244.

⁴ أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف، تقلبات سعر الصرف الدولار، دارالتعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع (351نادي عبد السلام، برج الصديق، ميامي، الإسكندرية)، 2018، ص ص 44، 45.

كما يعرف أيضا بأنه المعدل الفعلي لتبادل الصرف الأجنبي بالمقارنة بسعر الصرف الحقيقي الذي يحسب (ويتم تعديله) طبقا للتغيرات في القوة الشرائية.

وعلى هذا النحو سعر الصرف الأسيي يدل على القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية.¹

(2) سعر الصرف الحقيقي:

هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة.

(3) سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التنفيذ في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسين أو تضرر عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.

(4) سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

هو سعر أسيي، لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل الأسيي إلى التصحيح.²

المطلب 2: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

1- نظرية تعادل القدرة الشرائية:

تنسب النظرية تعادل القدرة الشرائية إلى الاقتصادي دي السويدي "جوتساف كاسل" G.Cassal الذي قدمها في عشرينات القرن الماضي، وفي الأساس تعد نظرية "كاسل" توليفة أو مزيجا Asyndhossiy من أعمال اقتصادي القرن التاسع مثل ريكاردو Recardو وتيلي Wheathoy وثورنتون.

يرى كاسل أن سعر أي عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي علاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى يتحدد وفق العلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين، إذن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال السنة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقودا بالعملة الأجنبية فإذا أن:

R : هو سعر الصرف.

Pa : مستوى الأسعار المحلية مقوما بالعملة المحلية.

¹ تقلبات سعر الصرف الدولار، مرجع سبق ذكره، ص45.

² محمد صفوت قابل، نظريات والسياسات التجارة الدولية، مطبعة العشري، 2010، ص ص284-283.

Pb : مستوى الأسعار العالمية مقوما بإحدى العملات العالمية.

وعليه:

$$R=Pa /Pb \dots\dots\dots (1)$$

$$R .Pb=Pa \dots\dots\dots (2)$$

إذ إن منطوق هذه النظرية يقول بأن مستوى الأسعار يتكافأ مع سعر الصرف مضروباً في مستوى الأسعار العالمية، وكما هو معروف كان قياس مستويات الأسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار.

$$R1=R.Pao /Pbo$$

R1 : سعر الصرف الجديد، R : سعر الصرف القديم.

وعلى ضوء ما سبق نستنتج أن النظرية تعادل القوة الشرائية تعتبر كالتالي:

$$R_2=RN \frac{Pa.n}{Pb.n} : \frac{(Pa.n+1)}{(Pb.n+1)} (R. n + 1)$$

R₂ : سعر الصرف الجديد.

Rn : سعر الصرف في المدة الزمنية الأولى.

Rn+1 : سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية.

Pa+n : مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الأولى.¹

2- نظرية تعادل أسعار الفائدة:

كما هو معروف من خلال السياسات النقدية في معدلات الفائدة بين دولتين من شأنها أن تؤثر على أسعار الصرف حيث أنه تنخفض قيمة بلد معين نظريتها إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر ما هو عليه في البلد الأول.²

لأن تأثير أسعار الفائدة لا يقل أهمية عن تأثير التضخم.

وحسب هذه النظرية، تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقداً لعملي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة، وكقاعدة عامة، تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر

¹العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها، ص 20، 21-23.

²بغداد زيان، تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرهما على المبادلات التجارية الخارجية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2012-2013، ص 40.

بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكثر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائد في البلد الآخر، والعكس صحيح.

مثال: إذا كان سعر الصرف الدولار مقابل المارك الألماني هو 1,9453، وكان معدل الفائدة السائد في ألمانيا بعد سنة هو 4,87%، وسعر الفائدة السائد في الولايات المتحدة بعد سنة كذلك هو 5,67% ففي هذه الحالة، فإن سعر الصرف الدولار سوف ينخفض أمام المارك، ويمكن حساب سعر الصرف الجديد للدولار مقابل المارك بعد سنة كما يلي:

$$1 \text{ دولار} = [1 + (4,87\% - 5,67\%)] 1,9459$$

$$= (0,008 - 1) 1,9459$$

$$1 \text{ دولار} = 1,9303 \text{ مارك.}$$

ونلاحظ أنه بعدما كان سعر الصرف الدولار مقابل المارك يساوي 1,9459، فإن ارتفاع معامل الفائدة في ألمانيا بعد سنة عنه في الولايات المتحدة قد يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل المارك، إذا أصبح لا يساوي بعد سنة إلا 1,9303 مارك.¹

— نظرية ميزان المدفوعات: ميزان المدفوعات يتم فيه تحديد المعاملات الاقتصادية بين الدولة وباقي دول العالم بصورة شاملة، وبالتالي يوفر كل الأسباب التي تؤدي إلى تغيرات في العرض والطلب على العملات في أسواق الصرف، فالمعلومات المسجلة في ميزان المدفوعات لها أهمية كبيرة في شرح مستوى سعر الصرف.

فميزان المدفوعات أي دولة له تأثير جدا هام على مستوى سعر صرف عملتها، وهذه الأهمية تختلف حسب نظام الصرف، المتبع من طرف السلع النقدية، فالعمليات المسجلة في مختلف حسابات ميزان تؤدي إلى تغيرات في العرض والطلب على العملة المحلية، وبالتالي تغيرات في سعر الصرف ضد العملة، والذي يتعدل تلقائيا في ظل سعر الصرف العائم، ويتدخل البنك المركزي في ظل سعر الصرف الثابت.

العجز والفائض في أحد أرصدة ميزان المدفوعات تمكن من شرح مستوى سعر الصرف، فالعجز يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي تدهور قيمة العملة المحلية في أسواق الصرف، وعلى العكس، الفائض يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية فتتحسن قيمة العملة المحلية (انخفاض سعر الصرف) ولشرح تغيرات سعر الصرف يجب التركيز بشكل خاص على رصيد الميزان التجاري، ميزان العمليات الجارية، ورصيد العمليات المالية.²

¹ الطاهر لعرش، تقنيات البنكية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1-6، 2007، ص 104.

² تواتي جديدة، تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف، مذكرة تخرج ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2013-2014، ص ص 13، 14.

حيث يأخذ على هذه النظرية الجوانب التالية:

1. من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات لأن الدولة تتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة لتحديد سعر الصرف وإدارته.
 2. إن هناك تأثيراً متبادلاً بين السعر الصرف وميزان المدفوعات فتارة يكون سعر الصرف هو المتغير التابع لما يحدث في ميزان المدفوعات، وتارة أخرى يكون وضع ميزان المدفوعات تابعاً للتغيرات التي تحدث في ميزان المدفوعات.
 3. هناك انتقاد نظري وتطبيقي لهذه النظرية، وذلك هو أن ميزان المدفوعات متوازناً دائماً إلى الناحية الحسابية وبالتالي فإن التحليل يجب أن يقتصر على العمليات المسجلة التي تحدث في الميزان.¹
- 3- نظرية كفاءة السوق:

فحسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق من الوصول إلى معلومات حالية كانت أو ماضية كإعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات أو معدلات التضخم، كما تفيد نظرية كفاءة السوق أن سعر الصرف الأجل يعكس جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف. هناك جدل بين الاقتصاديين بخصوص كفاءة السوق الصرف، وفي هذا الخصوص تم القيام بعدة اختيارات لإثبات ذلك، ومن بين هذه الاختيارات، اختيار Duley و Criddy على التوالي في (1975-1976) أظهرت كفاءة سوق الصرف، في حين نجد دراسات Hmt عام 1986، ودراسات كينزي وماكدونالد 1989 التي تؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبياً، كما يعتقد الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبة في أسواق الصرف. وخالصة القول فإن نظرية كفاءة السوق تمكن من معرفة سوق الصرف الجاري في السوق المستقبلي دون تحمل عبء وتكاليف المعاملات كما توفر أيضاً المعلومات التي تفيد عمليات الصرف الأجنبي.² لكي يتم تنفيذ سياسة الصرف وتحقيق الأهداف تستعمل السلطات مجموعة من الوسائل والأدوات التي تتمثل فيما يلي:

- تعديل سعر صرف العملة: لما ترغب السلطات النقدية في تسوية ميزان مدفوعاتها تقوم بإعادة تقويم عملتها، فتلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لما تعاني ميزان مدفوعاتها من العجز، أما في حالة الفائض في ميزان المدفوعات فتستعمل الرفع من قيمة العملة.
- استخدام احتياطات الصرف: في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة أو العائمة المدارة تلجأ السلطات إلى المحافظة على سعر عملتها، ففي حالة ما إذا واجهت عملتها أزمة ما تقوم ببيع من احتياطياتها من العملات الصعبة مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة المحلية تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وفي حالة عدم كفاية الاحتياطات يتم اللجوء إلى تخفيض العملة.
- استخدام أسعار الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة قد يلجأ البنك المركزي إلى اعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع قصد جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوظيفها في البنوك المحلية، لرفع احتياطي

¹ هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، إثناء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، العراق، 2010، ص 280.

² دوحى سلى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم التجارية، جامعة محمد خضير-بسكر، 2015، ص ص 40-41.

الصرف لديها وتفادي خطر انهيار العملة. إلا أن هذا الإجراء يؤثر سلباً على الاستثمار بسبب ارتفاع تكلفة القروض.

- مراقبة الصرف: تعبر عن مجموع القيود التي تضعها السلطات النقدية للبلد على استخدام الصرف الأجنبي بهدف مقاومة خروج رؤوس الأموال، والعمل على المحافظة على استقرار أسعار الصرف وخاصة في الدول النامية، للحد من استيراد السلع غير الضرورية من طرف الطبقات الغنية، كما تهدف إلى زيادة إيرادات الدولة وتخفيف الأعباء المالية الواقعة على الدولة وهي بصدد تسوية ديونها الخارجية.¹

المطلب الثالث: محددات أسعار الصرف:

يتأثر تحديد سعر الصرف بمجموعة واسعة من العوامل والتي تجعل في حالة السوق الحرة حالة غير واقعية لاسيما في تلك الدول التي تعاني من مشاكل في توفير النقد الأجنبي، فإذا وضعنا جانب الأحداث السياسية والعسكرية والأحداث المتصلة بغضب الطبيعة يمكننا القول أن أهم المتغيرات التفسيرية المؤثرة في جانبي الطلب على الصرف وعرضه في الفترة الطويلة بصفة عامة تتمثل في:²

1. سعر الصرف والتضخم: تسند هذه العلاقة على نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها في البداية ريكاردو (1772-1823) ثم قام بتطويرها الاقتصادي السويدي غوستان كاسل وركز على مبدأ أبسط مفاده أن قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملتين المعنيتين وبالرغم من هذا النموذج أثبت قدرة كبيرة على التنبؤ بأسعار الصرف في المدى الطويل إلا أنه يعاب عليه فيما يلي:

- تركز نظرية تعادل القدرة الشرائية على فرضيات غير واقعية منها فرضية توفر منافسة حرة وكاملة في الاقتصاد الدولي وعدم وجود تكاليف التنقل وحقوق الجمارك.
 - بعض الدراسات التجريبية على وجود فوارق هامة بين سعر الصرف المتوقع للنموذج، وسعر الصرف المسجل في المدى القصير مما يؤكد على أن هناك عوامل أخرى، كمعدلات الفائدة، الأحداث السياسية والاقتصادية تتدخل في تحديث سعر الصرف في المدى القصير.³
2. سعر الصرف ومعدل الفائدة:

بافتراض عدم وجود حواجز جمركية فإن مردودية التوظيف في دولتين مختلفتين يجب أن تتساوى وهذا ما يضمن من جهة أخرى أن الفرق بين معدل الفائدة ما بين اقتصاد ما وباقي الاقتصاديات يساوي معدل ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في المستقبل بمعنى آخر إذا كان معدل الفائدة على العملة A أكبر من المعدل المطبق على العملة D فإن قيمة هذه الأخيرة سوف تتحسن بالمقارنة مع قيمة العملة A حتى يتم إلغاء

¹ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، مطابع الأمل، بيروت، 1999، ص 80.

² محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، الناشر منشأة المصارف بالإسكندرية، 2004، ص 40.

³ عدة واضح نور الهدى، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة تخرج متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-، 2016-2017، ص 32.

بفروقات الصرف، لأن بقاء الفروقات في المردودية من الناحية النظرية سوف يؤدي إلى حدوث عمليات تحكيم فيما بين العملتين.

هذه النظرية أدت إلى ظهور مفهوم الخصم التأجيل وعلاوة التعجيل واعتبار سعر الصرف لأجل أحسن وسيلة للتنبؤ بأسعار الصرف غير أن الدراسات التجريبية أكدت على أنه بالرغم أن هذه النظرية تسمح بالتنبؤ بميل التغيير (الانخفاض أو الارتفاع) إلا أن الصحيحة المستحقة في التنبؤ بأسعار الصرف منخفضة حيث أنها في المتوسط لا تتعدى 55%¹.

3. سعر الصرف وميزان المدفوعات:

يساهم سعر الصرف كذلك في إعادة توازن ميزان المدفوعات، حيث يؤدي تغير سعر الصرف إلى إحداث تعديلات في الأسعار أو التي تؤدي إلى أحداث توازن بين الصادرات والواردات ومن ثم يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

والمقصود بتغير سعر الصرف، تخفيض العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية الذي ينتج عنه انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية وبالتالي زيادة صادرات السلع المحلية (بسبب انخفاض أسعارها) أي تشجيع الصادرات، ومنه القضاء على العجز الذي يعاني منه ميزان المدفوعات، وما يمكن أن يغير سعر الصرف يتم غالبا في اتجاه التخفيض.²

المطلب الرابع: سياسة سعر الصرف:

لسياسة سعر الصرف مجموعة من التعاريف يمكن ذكر منها ما يلي:

- 1- سياسة سعر الصرف هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى القيام باختبار وتحديد نظام الصرف المتبع الذي يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية والأهداف المرجو تحقيقها، وأهمها الحفاظ على استقرار عملتها هذه السياسة هي أداة هامة في السياسة الاقتصادية ويتعين استخدامها مع الوسائل الأخرى.³
 - 2- وأيضا: تعد سياسة سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الحل في توازنه.⁴
- 1- سياسة تخفيض قيمة العملة:

¹مرجع سبق ذكره، ص 31.

²سامية منصوري، دراسة قياسية لبعض محددات سعر الصرف الجزائري، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصري مرياح-ورقلة، 2014-2015، ص 16.

³حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2004-2005، ص 64-65.

⁴محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2014-12، ص 105.

يقصد بالتخفيض التقليل من القيمة المعتمدة في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدول الأخرى فالدولة التي تعاني من اختلال هيكلي في ميزان مدفوعاتها قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات وذلك لتصحيح الاختلال.

وهو إجراء تقوم به السلطات النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي الثابت للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية.¹

إذن هو أن تقرر الدولة تخفيض العملة مقابل العملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عدد أقل من هذه العملات، ومعنى أن التخفيض هو إجراء يخفض سعر الصرف للعملة، ويخفض قوتها الشرائية في الخارج.²

2- سياسة رفع قيمة العملة:

تعتبر هذه العملية مقابلة لعملية التخفيض، حيث تهدف أساساً إلى تخفيض الفائض التجاري فالفائض المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تدفق السيولة، والتي تعتبر من العوامل المؤدية للتضخم، إضافة إلى ذلك فالخطورة تزداد عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال قصيرة الأجل نحو بلدان ذات العملات التي تقيم على أنها قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقاً.³

كما أن هذه السياسة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة فيما يلي:

1. مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسين في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثراً إيجابياً على انخفاض مستوى التضخم فتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية.
2. تخفيض الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير) وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، كما يقل عدد السلع التي يتم استيرادها بإنتاج السلع المنافسة للواردات.
3. توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح في هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة

¹بحراش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابن بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 62.

²عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 240.

³عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة طاهري محمد بشار-البيشار، 2017، ص 178.

التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الأسي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية الأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية.¹

المبحث الثاني: سوق الصرف.

إن المبادلات التجارية بين دول العالم (بيع وشراء العملات) استدعت إلى وجود أسواق عالمية تسمى بأسواق سعر الصرف، من أجل تنظيم هذه المبادلات بصفة رسمية، فهو يعد مكان تبادل هذه العملات بين الدول وتجويلها.

المطلب الأول: تعريف سوق الصرف.

يوجد عدة تعاريف لسوق الصرف فمن أهمها:

- يعرف سوق الصرف على أنه "المكان أو السوق التي يتم من خلالها تحويل العملات بعضها إلى بعض، أي أنه السوق إلى تباع فيها ويشري منها العملات الوطنية للدول المختلفة إحداها بالأخرى.²
- يعرف أيضا: الأسواق التي يتم فيها تبادل العملة الوطنية بالعملات الأجنبية المختلفة، وعلى عكس الأسواق المالية لا نجد لأسواق الصرف مراكز الرئيسية محددة داخل الدولة، ولا توجد قواعد محددة للتعامل فيها، لأنها ببساطة تتكون من عدد من البنوك ومكاتب الصرافة والسماسة التي تتعامل في تجارة هذه العملات.³
- سوق الصرف يتكون من كافة الأماكن، حيث يتم مبادلة الدولارات بعملات قومية أخرى، ثلاثة من أكبر أسواق الصرف الأجنبي في العالم تتمركز حاليا في لندن، نيويورك وطوكيو.⁴

وكما ذكر سابقا أن سوق الصرف هو مكان عارضي وطالبي بين العملات الأجنبية وحيث تتمثل هذه الأطراف فيما يلي:

1- البنوك والمؤسسات المالية:

تشمل هذه الشريحة أساسا في البنوك التجارية التي تتعامل بصورة مباشرة في سوق الصرف الأجنبية، حيث تقوم هذه البنوك بعقد الصفقات سواء لحسابهم الخاص أم لحساب الغير (الزبائن)، أو في حالة مستعملي سوق الصرف، حيث تكون العلاقة مع أسواق الصرف غير مباشرة.

وفي كل الحالات يعتبرون وسطاء معتمدين، على الرغم من أهليتهم في التعامل في سوق الصرف-سواء لحسابهم أو لحساب الغير-إلا أن هذا النشاط يبقى ثانويا جدا لعدد كبير منهم، حيث يعتمدون أمثلهم مثل المؤسسات الاقتصادية التجارية، على هيئات أخرى تمثل في معظم الأحيان بنوكا ذات أحجام كبيرة، ويبقى

¹ الجوزي جميلة، أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الجزائر، 13 ماي 2013، ص 92.

² السيد محمد أحمد السبرتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المعمورة، 2007، ص 240.

³ رانيا محمود عمارة، العلاقات الاقتصادية الدولية، مراكز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1437هـ، 2016، مصر، ص 91.

⁴ كامل بكري وآخرون، الاقتصاد الدولي، دار التعليم الجامعي، مصر، ص 214.

الجزء الذي يتعامل في ميدان سوق الصرف من هذه الشريحة وينقسم بين بنوك تمارس وخلفية ماسكي الصفقات وأخرى مستعملة لها.¹

2- البنوك المركزية:

يمكن أن تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الفوري (الحاضر)، ليس بهدف المضاربة والحصول على ربح، وإنما بهدف التأثير على قيمة عملتها النقدية، ولا تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف الآجلة.² وتعتبر البنوك المركزية من العملاء المهمين في سوق العملات هذا بالإضافة إلى تعاملها مع السوق أما مشرية أو بائعة للعملات الأجنبية كجزء من عمليات الإدارة احتياجات دولها وتغذية حساباتها المختلفة من العملات الأجنبية.³

3- السماسرة: ويتمثل دور السماسرة عند تدخلهم في سوق الصرف في الوساطة بين المتعاملين في السوق، وهذا من خلال درايتهم ومعرفتهم الجيدة بظروف أسواق الصرف الأجنبي، حيث يقومون بتقديم أفضل العروض للعملات الأجنبية، ويتعاملون مع أفضل الطلبات، ولا يقتصر نطاق عملهم على الأسواق الوطنية، بل يمتد إلى الأسواق الدولية، حيث يتوسطون في الصفقات كي يتم بين البنوك، مع تقاضي العمولات نظير الخدمات المقدمة، ويقوم بالسماسرة في سوق الصرف الأجنبي مؤسسات قائمة بذاتها.

1- العملاء المتخصصون: ويتشكل في:

- المؤسسات المالية أو البنوك الصغيرة.
- المؤسسات الصناعية والتجارية.
- عملاء الدوليون.

وفي أغلب الأحيان، فإن العملاء لا يتدخلون مباشرة في سوق الصرف، إنما يقتصر الأمر فقط على الذين حققوا أو يحققون حجما معيناً من العمليات والذين لديهم متعاملين خاصين بهم يمكنهم أن يحملوا صفة العملاء-السيارة ومن ثم يحق لهم الدخول إلى قاعات السوق، أما الذين لا يتوفر لديهم الحجم المهم من العمليات-فتتم عملياتهم وتمويلاتهم من خلال الهياكل التقليدية للبنوك التجارية، يعد دراسة الصفقات والتأكد من التكاليف.⁴

المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف.

ينقسم سوق الصرف إلى عدة أنواع نلخصها فيما يلي:

¹ السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2010-1431هـ، عمان، ص 267.

² سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، دارزهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1431هـ، 2010م، ص 113.

³ ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 201.

⁴ مرجع سبق ذكره، ص ص 268، 269.

- (1) أسواق الصرف الحاضرة أو الآنية: هي الأسواق التي يتم فيها بيع وشراء العملة الأجنبية طبقاً للسعر الحالي وإتمام عملية التسليم والتسلم للعملة الأجنبية في الوقت نفسه، والمثال على ذلك قيام مصدر مصري يبيع ما تحصل عليه من ريات من صفقة صدرها إلى السعودية إلى أحد التجار المستوردين واستلام الأخير الريالات مقابل قيمتها بالجنيه المصري في اليوم نفسه وبحد أقصى يومين.
- (2) أسواق الصرف الآجلة: هي الأسواق التي يتم فيها الاتفاق على بيع العملة الأجنبية اليوم وفقاً للسعر الأجل وبالتسليم في وقت لاحق.

وتخضع عملية شراء وبيع العملات الأجنبية في سوق الصرف الآجلة إذا تم الاتفاق على تسديد الأموال بعد أكثر من يومين في تاريخ لاحق، ولهذا يمكن اعتبار سوق الصرف الأجل على أنه اتفاق على مبادلة عملة ما بأخرى في المستقبل، حيث يتم تحديد سعر التبادل وتاريخ التسليم وقيمة العملة المتبادلة في وقت إجراء العقد وعادة ما يتضمن السوق مجموعة من الأجل (30 يوم، 90 يوم، 18 شهر، 5 سنوات).

- (3) سوق مقايضة العملات: يعتبر سوق مقايضة العملات امتداداً للسوق الأجل، ومقايضة العملات عبارة عن عملية تؤمن إمكانية شراء وبيع عملة مقابل أخرى في آن واحد مع مواقيت دفع مختلفة، وعليه فعملية المقايضة هي العملات مع وعد بإنجاز العملية المعاكسة في زمن يحدد مسبقاً.¹

المطلب الثالث: عمليات سوق الصرف.

تتمثل هذه العمليات فيما يلي:

- (1) التغطية: أو التحوط ويقصد بهذا المفهوم ضد المخاطر التي تنجم عن تقلبات سعر الصرف ومن ثم هذا المفهوم هو نوع من الحماية التي يمكن أن يقوم بها المتدخلون في سوق الصرف وسنحاول فهم هذه العملية تقنياً من خلال المثال التالي:

— نفترض أن هناك اتفاقاً على عملية شراء (استيراد) على أن تتم الصفقة بالعملة الأجنبية للمصدر في غضون 3 أشهر أن يكون سعر الصرف المعمول به أثناء التسليم هو سعر الصرف أثناء إبرام العقد وفي حالة ما توقع المستورد أن يرتفع سعر الصرف المحلي مقابل الدولار بعد 3 أشهر فوري بتغطية هذه الخسارة المتوقعة جراء ارتفاع الدولار على انقضاء 3 أشهر مدة العقد فإن كان سعر الصرف الدولار ارتفع فإن التغطية التي قام بها المستورد عن طريق بنك أو وكيله فإنها تكون مبررة والعكس، فإنها تعتبر خسارة له في حال انخفاض سعر الصرف الدولار.²

- (2) المضاربة: يقصد بالمضاربة في سوق الصرف هو شراء وبيع أجل للعملات، بهدف ارتفاع الأرباح وذلك حسب توقعات المضارب، أي الاستفادة من الاختلاف في سعر صرف العملات الحاضرة عن السوق الآجلة.

¹ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر لنشرون والموزعون، الطبعة 1، بلد عمان، 2011م، 1432هـ، ص ص 123، 122.

² سي محمد كمال، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، طبعة (1)، 2015/1436، ص ص 184، 185.

فالمضاربة هي التوقع بارتفاع أو انخفاض أسعار الصرف، فإذا توقع المضارب ارتفاع أسعار صرف عملة ما فإنه يقوم بالشراء في الحاضر بهدف بيعها في المستقبل عند ارتفاعها، أما إذا توقع انخفاضها فإنه سيقوم ببيعها الآن بغرض شرائها في المستقبل بعد انخفاض قيمتها¹.

كما أن تقوم هذه العملية على تحمل المخاطر من طرف المتدخلين في سوق الصرف الأجنبي على أن يصاحب هذه المخاطر توقع في تحقيق عائد من خلال تقلبات أسعار الصرف كان يضارب وكبر في سوق الصرف على سعر عملة الدولار في مدة 3 أشهر على توقع ارتفاع هذا الزوج من سعر الصرف ففي حالة ما صدق التنبؤ فإنه يحقق مكاسب من ذلك الرهان والعكس في حالة ما أخطأ التنبؤ فإنه سيتكلف خسارة.

مثال: نفترض أن المضاربة ستكون على انخفاض عملة الأورو. في أكتوبر: معدل الفائدة في السوق النقدية الأوروبية 3% بينما معدل الفائدة في الأورو ودولار هو 2% أما سعر الصرف الأورو مقابل الدولار فهو $1,2\$ = 1\text{€}$ والمبلغ المضارب به هو 10 ملايين أورو.

في 1 نوفمبر انخفض سعر الصرف الأورو مقابل الدولار إلى مستوى 11\$ القرار في 1 أكتوبر كان بيع الأورو وزاد الدولار وبعد شهر من ذلك هو شراء الأورو وبيع الدولار، النتيجة هو كالتالي:

— شراء الدولار = $10.000.000 \times 1,2 = 12.000.000$ دولار.

— توظيف أكثر هو: $12.000.000 \times (12/1) = 144.000.000$ \$.

— بيع الدولار = $12.020.000 \times 1,1 = 13.222.000$ أورو.

والربح المتحصل عليه هو:

$$25000 = (2/1) \times 0,03 \times 10000000.$$

-1092727,22 = (25000 + 1000000) - 902273 هو الربح المتحصل عن هذه المضاربة على هبوط الأورو.²

(3) التحكم: ويقصد به شراء العملات في مكان ما تكون فيه رخيصة وبيعها في مكان آخر يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح، كما يقصد به أنه "هو عملية تتضمن شراء وبيع ما في سوق معين نفترض أنه سوق لندن على أن يقوم بعملية (بيع وشراء) أي عملية معاكسة في سوق آخر.

مثال: نفترض سعر الصرف الدولار أمام الأورو في لندن 1,4250 ونفس الزوج من العملات يقدر 1,4260 في زيورخ السويسرية فإن يمكن تحقيق من خلال الشراء من سوق لندن والبيع في سويسرا.

وقد يكون تحقيق الأرباح عن طريق المتاجرة في العملات المتقاطعة مثلا: سعر الين الياباني = 0,9 في أوروبا باريس ويساوي 0,9256.

¹ مفهوم بلقاسم، أثر تخفيض قيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية الحالة الجزائر (1970-2009)، مذكرة تخرج

لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2012/2013، ص 58.

² سي محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص 186.

المطلب الرابع: المعاملات التي تتم في سوق الصرف.

1. العمليات سوق الصرف:

1) **التعاملات الفورية:** هذا النوع من المعاملات في السوق الصرف يتيح تحديد سعر الصرف بالمبلغ إلا في أسعار العملات أي بعد مرور 48 ساعة (يومان) من تاريخ إبرام صفقة شراء أو بيع بين المتعاقدين ولهذا سمي هذه السوق بالسوق الفوري كان يتم الصفقة بتاريخ 16 فيفري 2010 على أن يكون موضوع الصفقة هو التزام شراء سلعة بالدولار تعامل بمبلغ $\$/\text{€}6000$ من متعامل ب وهذا وفق هذا النوع من السوق ستتم في غضون 48 ساعة أي أن سعر الصرف للدولار مقابل الدولار بتاريخ 18 فيفري 2010 هو السعر التي ستتم به تسوية هذه الصفقة وسعر صرف هذا التاريخ هو 45، $\$/\text{€}1$ ومن ثم فإن صفقة الشراء الذي سيدفعها المتعامل (أ) إلى (ب) هي $1,45 \times 6000 = 8700$.

2. **التعاملات الآجلة:** يتطلب هذا النوع من المعاملات عملية شراء أو بيع كمية من العملات سعر الصرف الحالي على أن تتم عملية التسليم بعد مدة متفق عليها وغالبا ما تتراوح هذه المدة من 3 أشهر إلى سنة.¹

3. **عمليات العقود المستقبلية:** هي عقود قانونية ملزمة لكميات نمطية من العملة بسعر محدد في وقت إبرام العقد على أن يتم التسليم في وقت لاحق في المستقبل.

وبدأ الاتجار في الصرف الأجنبي المستقبلي في سنة 1972 من قبل صندوق النقد الدولي ويتم الاتجار في العملات الثانية وهي الين الياباني، المارك الألماني... إلخ.

4. **عمليات المبادلة:** تتضمن عملة المبادلة شراء وبيع عملة على أساس التسليم الآني وبالسعر الآني وإعادة بيعها أو شراءها في نفس الوقت على أساس التسليم الأجل بسعر تسليم أجل.

5. **خيارات العملات:** الخيار هو عقد قانوني يعطي حامله الحق في شراء أو بيع عملات بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة تحدد عادة ثلاثة أشهر، وأهم ما يميز هذه الخيارات هو أن طرف المشتري في العقد واستلام العملات بالسعر المتفق عليه، أو التخلي عن العملية مقابل علاوة غير قابلة للرد يدفعها المشتري للبائع مقدماً عند التعاقد وتنقسم إلى نوعان خيار الشراء وخيار البيع.²

¹ حسين محمد كمال، صباغ رقيقة، المالية الدولية والأزمات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2017م، 1438هـ، ص ص 81-82.

² علاء الدين عماري، حكيم بوناصري، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي التبسي، التبسة-2016، ص 34.

خلاصة الفصل:

إن سياسة سعر الصرف من أهم الوسائل التي تنظم أسعار الصرف التي تعتبر أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال قوى العرض والطلب عليه داخل سوق الصرف وهذا الأخير بآلياته وعملياته زاد من فعالية هذه المعاملات.

فلقد تنوعت النظريات المفسرة لسعر الصرف وفق الأنظمة والمحددات التي تؤثر بها ومن خلالها أدركنا مساهمة سعر الصرف في تطوير التجارة العالمية (الدولية).

الفصل الثاني: الإطار

النظري لميزان

المدفوعات.

تمهيد:

إن التبادل التجاري بين الدول، ولد بما يسمى المعاملات التجارية الدولية، التي تتطلب انتقال الموارد المالية والمعنوية وتترتب عن هذه المبادلات حقوق والتزامات كل دولة اتجاه دولة أخرى حيث تندرج ضمن مدعي بميزان المدفوعات.

يعد هذا الميزان من أهم الأدوات التحليلية التي تركز عليها العلاقات النقدية الدولية، كما أنه يعتبر أحد المؤشرات الاقتصادية التي تعطي للدول بيانات تسمح بتسجيل الوضعية الاقتصادية أي من حيث التوازن أو الاختلال.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

إن ميزان المدفوعات يشكل أداة رئيسية لتحليل وتفسير الجوانب النقدية للتجارة الدولية فهو يشكل أهمية كبيرة لكل دولة.

المطلب الأول: تعريف وأهمية ميزان المدفوعات.

أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات.

- تعريف 1: يعتبر ميزان المدفوعات من العناصر الأساسية التي توضح نظرية التبادل التجاري الخطي حيث يبين ميزان المدفوعات جميع المعاملات الاقتصادية مع الخارج التي تتم خلال فترة زمنية (سنة) بين الدولة والخارج، وينشأ عنها التزامات أو حقوق.¹
- تعريف 2: هو سجل محاسبي بين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين في دولة أجنبية خلال فترة معينة وفي العادة سنة كاملة.²
- تعريف 3: هو سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في دولة أخرى في فترة زمنية معينة، عادة تكون سنة، وعلى ذلك يمكن التفرقة بين ميزان المدفوعات وميزان الدائنة والمديونية الدولية، والذي يسجل الحقوق والديون الدولية الاقتصاد معين في لحظة معينة.³
- يعرف ميزان المدفوعات على أنه "سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسمياً، يعتمد قيماً مزدوجاً لخلاصة المقبوضات والمدفوعات اللتان يترتب عليهما حقوق دائنة والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة.⁴
- ميزان المدفوعات هو سجل الكامل للمعاملات الاقتصادية بين المقيمين في بلد معين وغير المقيمين خلال مدة سنة، فهو يتكون من حقوق وديون.⁵

ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات.

لميزان المدفوعات أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:

- يعد ميزان المدفوعات أداة هامة لتحليل الاقتصادي، لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص قوة وضعف اقتصاد هذه الدولة.

¹ خالد توفيق الشمري، طاهر فاضل البياني، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة (1)، الأردن، 2009، ص 458.

² مرسي سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة (1)، عمان، 2008-1429هـ، ص 15.

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص 4.

⁴ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار الجديد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1426هـ-2006م، ص 235.

⁵ عادل أحمد حشيش، مجدي محمد شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، فرع أمل، بناية الزين، شارع القنطاري-

مقابل السفارة الهندية، 2003، ص 161.

- يعتبر أيضاً كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية، وذلك بما يساهم في تحديد القوة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي، ومن هنا يعد هذا الميزان كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية.¹
- يمكن ميزان المدفوعات قوة الاقتصاد الوطني ودرجة تكيفه مع المتغيرات الدولية لأنه يعكس حجم وهيكل التصدير والاستيراد.
- يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف، كما يعكس أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية.
- يعتبر أداة هامة تساعد السلطات على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كتخطيط التجارة الخارجية، أو وضع السياسات المالية والنقدية.²

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات.

ينقسم ميزان المدفوعات إلى مجموعة من العناصر التي تتمثل فيما يلي:

1. الحساب الجاري: يعتبر الحساب الجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات، ويشمل التجارة الدولية من السلع والخدمات، بالإضافة إلى صافي التحويلات النقدية ويمكن حسابه على أنه يساوي صافي صادرات الدولة من السلع والخدمات + صافي التحويلات بدون مقابل.³

وينقسم إلى:

1.1. الميزان التجاري:

يعتبر ميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي، أي الفرق بين صادرات دولة ما ووارداتها، فإذا تجاوزت قيمة الصادرات من دولة ما قيمة وارداتها من سلع في وقت معين يكون هناك فائض في الميزان التجاري وإذا حدث العكس يكون هناك عجز في الميزان التجاري.⁴

2.1. ميزان التجارة غير المنظورة:

وتشمل جميع صادرات الدولة ووارداتها من خلال الخدمات مثل:

- الخدمات السياحية والنقل.
- الدخل من الاستثمار وأي خدمات أخرى.⁵

¹تحليل الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 236-237.

²تماضر جابر البشير الحسن، قياس تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد (2) 16، المملكة العربية السعودية، ص 64.

³موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008م-1429هـ، ص 19.

⁴حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 1، 2002-1423، ص 21.

⁵سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، 2010، ص 302.

2. حساب رأس المال: يسجل هذا الحساب المعاملات المالية بصفة عامة مع التمييز ما بين المعاملات المالية طويلة الأمد والمعاملات المالية قصيرة الأمد، وهذه المعاملات هي تلك المعاملات التي لا تتضمن سوى تحويل النقود أو العملة أو الحقوق على النقود أو حق تملك الاستثمار.

وإن أهمية حساب رأس المال في ميزان المدفوعات أنه يبين أثر التجارة الخارجية والمدفوعات على الثروة والدين.

ويضم هذا الحساب البنود التالية:

1.2. حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل:

وتشمل رؤوس الأموال المتجهة إلى أو من الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل، أي في مدة تزيد عن سنة.

2.2. حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل:

وتشمل رؤوس الأموال المحولة إلى أو من الخارج بقصد الاستثمار لأجل قصير، أي مدة تقل عن سنة، وتتمثل هذه التحويلات في العادة في تغيرات تطرأ على إجمالي الحقوق المالية القصيرة الأجل التي يحتفظ بها المقيمون على الأجانب وعلى إجمالي الحقوق المالية التي يحتفظ بها الأجانب على المقيمون، وتتخذ هذه الحقوق أشكالاً كثيرة، عملات، أوراق مالية قصيرة الأجل، كمبيالات، اعتمادات تجارية.¹

3. حساب التسويات الرسمية: يضم هذا الحساب صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي السائلة، والغرض من هذا الحساب هو تسوية الحسابية لميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية والتي تتكون من العناصر التالية:

الذهب النقدي لدى السلطات النقدية، رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية لدى السلطات النقدية، الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل الأوراق التجارية.²

4. حساب التحويلات عن طرف واحد: يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد، ويشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات، وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

5. فترة السهو والخطأ: تستعمل هذه الفترة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين وجانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات يكون تبعاً لطريقة القيد المزدوج، وتستخدم هذه الفقرة أيضاً في الحالات التالية:

— الخطأ في تقسيم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملة.

¹ عبد الكريم العباسي، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2012م-1433هـ، ص 336، 337.

² العربي سواكر، واقع ميزان المدفوعات في ظل التحويلات الاقتصادية الراهنة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015، ص 14، 15.

– قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد لذلك تم إدراجها بفقرة السهو والخطأ¹.
والجدول التالي يلخص عناصر ميزان المدفوعات.
جدول رقم (II-1): العناصر الأساسية في ميزان المدفوعات.

1. الحساب الجاري: القطاع الخاص. بضائع أو (الميزان التجاري). غير منظور (خدمات ودخل الاستثمار الصافي). صادرات الحكومة أو إيراداتها ومنحها.
2. حساب رأس المال: القطاع الخاص. القطاع الحكومي.
3. فروقات الإحصائية: السهو والخطأ.
4. التسويات الرسمية: التحويلات، صافي الاحتياطات من الذهب والنقد والأصول السائلة.

المصدر: علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 106.

المطلب الثالث: تحليل ميزان المدفوعات.

من أجل إدراك الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات، ينبغي تحليل كل الجوانب التي تقوم عليها، بمعرفة أهم الأرصدة الموجودة في الميزان، وكذلك المبادئ الواجب في تقييد المعاملات من أجل التوصيل لحساب الأرصدة دون إعطاء بإضافة المؤشرات الاقتصادية المميزة للدولة والتي يمكن استشفائها من الميزان.
أولاً: الأرصدة الرئيسية في ميزان المدفوعات:

¹ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014-1435م، ص ص 162، 163.

التقدم السابق لميزان المدفوعات كان في شكل مجموعة بنود التي تترتب عن عمليات الدائبة ومدنية، متوازنة في آخر فترة الميزان، ومن أجل فهم هذه التشكيلة نقوم بتجميع هذه البنود في مجموعة كبيرة ومتجانسة ينتج عنها أرصدة تتراوح بين العجز الفائض التوازن ويمكن إيجاد العلاقات المختلفة بين هذه الأرصدة والمتغيرات الاقتصادية السائدة والأرصدة أكثر أهمية هي:

أ- رصيد ميزان التجاري: الذي يترجم تطور المبادلات مع الخارج في سلع بكل أنواعها وقد يكون تطوراً إيجابياً إذا فاقت صادرات البلد مخارج وإيراداته أو يكون تطور سلباً إذا كانت صادراته أقل من وارداته، ويمكن تقسم الميزان التجاري حسب:

– المنتج: منتج غذائي، طاقوي، صناعي، سلع أو منتجات أخرى.

– المنطقة الجغرافية: المجموعة الأوروبية، الشمال إفريقيا...إلخ.

ويحسب في ميزان التجاري بصفته العامة أو حسب المنتج أو حسب منطقة نسبة تغطية الصادرات للواردات وذلك بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التغطية} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}} \times 360 \text{ يوم}^1$$

ب- رصيد التجارة غير المنظورة:

يعتبر مؤشراً هاماً للمبادلات التجارية الخارجية أيضاً، لأنه يهتم بالخدمات المرفقة للعمليات التجارية، بالإضافة إلى خدمات أخرى وهو يمثل فارق بين مقبوضات الدولة من الخدمات التي تقدمها ومدفوعاتها على الخدمات التي تحصل عليها، ويكون في حالة العجز إذا فاقت المدفوعات المقبوضات أو فائض الذي تحقق العجز.

ج- رصيد المعاملات التجارية:

هو الأكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات، وأكثرها استعمالاً في تحليل الوضعية الخارجية للبلد، خاصة من طرف صندوق النقد الدولي لأن المعاملات التجارية تحتل حجم كبير مقارنة بالمعاملات الأخرى ولأنها تتعلق بدخل الوطن من كل نواحيه، أي ما أنفق وأستهلك وأنتج ويعني أن أي تغيير في الرصيد يكون مسحوب في الإنتاج وبالتالي التشغيل، كما أنه يبين سعة واتجاه الإقراض الدولي.

د- رصيد معاملات الرأسمالية: وهو يمثل الفارق بين مجموع رؤوس الأموال والاستثمارات الأخرى وحتى رؤوس الأموال قصيرة الأجل الخارجية من اقتصاد البلد ومجموعة رؤوس الأموال الداخلية، وتجدر الإشارة أن التعليمات الدليل الخامس لميزان المدفوعات المنشورة من طرف صندوق النقد الدولي في عام 1993 ألغيت التقسيم رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل وقد برز ذلك بالاختلاف الغير الصريح الموجود في الأسواق المالية بين استثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل فمثلاً لم يصبح

¹ السيد محمد أحمد السرتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الاستثمار في محافظ المالية يعتبر كتوظيف طويل الأجل خاصة أن المستثمر مغطى بدرجة كبيرة من خطر الصرف ويكون العجز إذا فاقت التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال التدفقات الداخلية، أما الفائض فيكون في حالة العكس.

هـ- رصيد التغيير في احتياطات الدولة: وهو يمثل فيما يظهر في ميزانية البنك المركزي من صافي ناتج عن حركات الذهب العملة الصعبة واحتياطاتها لدى صندوق النقد الدولي، بما فيها إعانات وحقوق سحب الخاصة.

و- الرصيد الإجمالي: وهو مجموع الأرصدة السابقة، ما عدا الرصيد التغيير في الاحتياطات الدولية، وهو يوضح الوضعية الحقيقية لميزان المدفوعات للبلد، ما إذا كانت في حالة فائض أو عجز، ويستدعي تعديلاً أو تصحيحاً أو يكون في حالة التوازن وهي حالة تعتبر نادرة الحدوث.¹

ثانياً: مبادئ وضع ميزان المدفوعات.

رأينا أن ميزان المدفوعات هو ميزان محاسبي يستوجب فيه تساوي جهة الدائن والمدين في آخر سنة الميزان، وبالتالي يعرف بمبادئ محاسبة تقوم على أساس القيد المزدوج الذي يعتبر من المبادئ الأساسية في كل محاسبة متطورة، فكل معاملة اقتصادية تتم مع الخارج، يتم طرفها في شكلين أو جهتين، شكل اقتصادي وشكل نقدي مثلاً: عملية على السلع أو الخدمات لما شكل اقتصادي أو تجاري وشكل نقدي يتمثل في طريقة التسديد وما يترتب عنها من انخفاض أو ارتفاع رصيد العملة الأجنبية، وقد نستنتج شكل مالي يتمثل في ارتفاع أو انخفاض الذمم على الخارج.²

مثال (1): قام مصدر جزائر بتصدير ما قيمته ××× و.ن إلى بلد أجنبي يتم تسجيل العملية.

م	د	
	×××	صادرات (سلعة).
×××		أصول أجنبية ق.أ في الخارج (أ.م.ق.أ).

دخول القيمة (ثمن الصادرات).

حالة استيراد منتج بقيمة ××× و.ن. أجنبية.

¹ د. العربي سواكر، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحويلات الراهنة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 139.

م	د	
xxx		واردات (سلعة).
	xxx	رأس المال قصير الأجل.

حيث الاسترداد يسجل في بند السلع، وقيمتها تسجيل في إحصاءات البنوك لتوضيح التغيرات في الالتزامات والأرصدة، وفي حالة تصدير أو استيراد خدمة فإن التسجيل يكون بنفس الطريقة.

1) تاريخ تسجيل العمليات ووحدة التقييم: في ميزان المدفوعات يتم تسجيل العملة وقت تحققها

الفعلي، ليس وقت عقد الصفقة، أي وقت الذي يتم تحويل الملكية بين المقيم وغير المقيم.

2) فوائد استخدام القيد المزدوج: إن التسجيل بالقيد المزدوج في جانبه الدائن والمدين وبنفس المبلغ

وفي نفس الوقت، ويمكن من توضيح حقيقة العملية الاقتصادية بثبتها الحقيقي والمالي، وبالتالي

إمكانية المقارنة بين الدول، سواء من خلال الميزان التجاري أو الميزان الإجمالي بالإضافة أن من خلال

هذا القيد يمكن اكتشاف الأخطاء التي يقع فيها المحاسب.

3) المصادر الإحصائية المستعملة في وضع ميزان: لكي يكون ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لكل

المعاملات التي يتم مع الخارج وأهم هذه المصادر هي:

أ- المصادر الجمركية: يتم استعمال معلوماتها خاصة في ضبط الميزان التجاري، لأنها تعطي إحصاءات

عن السلع التي تدخل أو تخرج من وإلى البلد.

ب- المصدر البنكي: أي ميزانية القطاع البنكي التي تدل أصولها على الأرصدة بالعملة المحلية والأجنبية

اتجاه المقيمين وغير المقيمين.¹

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات.

يتأثر ميزان المدفوعات بمجموعة من العوامل والتي تتمثل فيما يلي:

أ. التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلى من الأسعار العالمية،

فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظراً لأن أسعار السلع المحلية الأجنبية تصبح أكثر جاذبية

للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً.

ب. معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى

العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

ج. الاختلاف في أسعار الفائدة: يبدي التغير في سعر الفائدة أثراً على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي

ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى عائد مرتفع، وعلى عكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى

¹العربي سواكر، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحويلات الراهنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 20، 19.

خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين.

د. سعر الصرف: تبدي التغيرات في سعر الصرف أثراً على ميزان المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.¹

المبحث الثاني: توازن واختلال ميزان المدفوعات.

إن ميزان المدفوعات يتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية، التي يجعله تارة متوازناً وتارة أخرى عكس وهذا ما يجعل الدول تسعى إلى البحث عن طرق لتصحيح الاختلال الموجود فيه.

المطلب الأول: توازن ميزان المدفوعات.

يعتبر التوازن أولى المفاهيم التي تسمح بتحليل ميزان المدفوعات، ولكن التوازن في ميزان المدفوعات هو وضع لا يمكن الوصول إلى تحديده بشكل مباشر انطلاقاً من العرض الكلاسيكي لميزان المدفوعات على عكس العرض التحليلي، في هذا الإطار، يمكن عرض ميزان المدفوعات وفق طريقتين: طريقة نموذجية وطريقة تحليلية، تعكس الطريقة النموذجية تسجيل العمليات وفقاً لمبدأ القيد المزدوج، حيث تظهر كل العمليات الدائنة والمدينة ويسمح ذلك بإظهار توازن محاسبي في كل الأحوال بالنسبة لجميع الأرصدة وميزان المدفوعات في مجمله، في إطار الطريقة النموذجية، ليست هناك قاعدة ثابتة تبين من يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن (اقتصادي)، ويرتكز تحديد توازن على اختيار الحساب الذي يشكل أهمية في تقييم التوازن، وينقسم إلى نوعين:²

أ. التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات: إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن الحسابي، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة ومن هذه الزاوية، فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق، ويتحقق التوازن إذا تعادل مفعول القوى بحيث لا يمكن تغييره في أي اتجاه كان. ومن هنا فإن التوازن الاقتصادي يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه، يتم تقسيم البنود إلى قسمين:

(1) المعاملات الاقتصادية فوق الخطأ تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كانت في صورة فائض أو عجز أما بالنسبة للمعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فهي بمثابة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخطأ فيما إذا كانت في حالة فائض

¹ بسام الحجّار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1423هـ-2003م، ص 64، 65.

² الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 01، 2013، ص 249.

أو عجز، وبالتالي فإن سلوك السلطات الاقتصادية في المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط تحدده الحالة التي تتعرض إلى المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط.

ب. التوازن الحسابي لميزان المدفوعات: تتمثل حتمية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات فيما يلي:

1. إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة عجز فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد وأن يكون في حالة فائض وبالقيمة نفسها.
2. إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد وأن تكون في حالة عجز وبالقيمة نفسها.
3. إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد وأن يكون في حالة توازن أيضاً، ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي:

رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ = صفر.¹

المطلب الثاني: اختلال ميزان المدفوعات.

يقصد في التوازن هو استمرار العجز في ميزان المدفوعات وفي الوقت الذي فيه الدول من انكماش نسبي لصادراتها من السلع التقليدية وحتى أحياناً تدهورها بشكل مطلق.

أ. أسباب اختلال ميزان المدفوعات: هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات وهي:

- 1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: وذلك لوجود علاقة قوية بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدي في ذلك البلد عندما كان سعر الصرف لعملة البلد أكبر من قيمتها الحقيقية، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار البلد ذاته من جهة نظر البلدان الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.²
- 2- أسباب هيكلية: وترتبط هذه الأسباب بالأبعاد الهيكلية للاقتصاد الوطني، خصوصاً هيكل التجارة الخارجية، سواء الصادرات أو الاستيرادات، إضافة إلى ما تتمتع به الدول من قدرات إنتاجية وبأساليب قيمة متقدمة، وهذا ما ينطبق تماماً على حالة الدول النامية، التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها في التصدير على سلعة أو سلعتين فقط، والتي عادة ما تتأثر تلك الصادرات بالعديد من العوامل الخارجية مثل مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية نتيجة

¹ شوتري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة (1)، 2012-1433هـ، الطبعة 2، 2015م-1436هـ، عمان، ص ص 201، 202.

² فائزة علوان، التمويل الدولي، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016، ص ص 72، 73.

- للتغير الحاضر في أذواق ورغبات المستهلكين وعزوفهم عن هذه السلع، أو عند حصول تقدم في الخارج يؤدي إلى خفض أسعار السلع المماثلة لتلك السلع في الدول الأخرى.¹
- 3- أسباب دورية: وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والائتمان وتزداد معدلات البطالة، فتتكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الائتمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد إيراداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات ونلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول، كما تتفاوت حدوثها في دولة إلى أخرى وتنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء، التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، وتتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها.²
- 4- الظروف الطارئة: وهي أسباب عرضية التي تحصل في الدول مثل حصول حالات الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الجفاف أو الزلازل أو في حالة تدهور البيئة السياسية، وهذه الحالات تؤدي إلى اختلال في ميزان مدفوعات البلدان وما يترتب عليه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصاً قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية على البلد مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.³

ب. أنواع الاختلال:

ينقسم إلى عدة أنواع نلخصها فيما يلي:

- (1) **الاختلال الدوري:** وهو الاختلال الذي يتحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة أساساً، والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية والتي تتعرض لها هذه الدول دورياً بشكل مستمر، ولا شك في حالة النشاط والازدهار التي تتضمنها الدورات الاقتصادية يحصل فيها توسع اقتصادي، وزيادة إنتاج الدولة وبالتالي زيادة قدرتها على التصدير واثم حصولها على ميزان مدفوعات الملائم، وفي حين حالة الكساد والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية تضعف فيها قدرتها على التصدير، ارتباطاً بانخفاض الإنتاج بسبب حالة الكساد، وهذا ما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري، واثم ميزان مدفوعاتها.⁴
- (2) **الاختلال العارض:** ويحدث نتيجة لظروف طارئة تؤثر على التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة مثل الظروف المترتبة عن الكوارث الطبيعية أو الأزمات الزراعية التي تصيب المحاصيل وينشأ عنها عجز في ميزان التجاري نتيجة نقص الصادرات، ويتصف هذا النوع بالطابع المؤقت، حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه.⁵

¹ عدنان تايه النعيمي، إدارة العمليات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 1، عمان، سنة 2012م-1433، ص 66.

² خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية.

³ جمال الدين بوقوق، مصطفى يوسف، الاقتصاد الدولي، دار الجامد للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2016م-1437هـ، ص 97.

⁴ فليح حسن خلق، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص ص 128، 129.

⁵ رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص 286.

- 3) الاختلال الموسمي: وهو الاختلال الذي يتوقف على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات، حيث كلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده، ويوجد هذا الاختلال عندما تكون الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، حيث في موسم المحاصيل فإنه يتحقق فائض في معاملاتها مع الخارج، ولكن في آخر العام فإنه يتلاشى وربما يتحول إلى عجز.
- 4) الاختلال الاتجاهي: هو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، ويوجد عدة مراحل تمر بها الدول المقترضة لرؤوس الأموال منذ أن تشرع في تمويل عملية التنمية.¹

المطلب الثالث: طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

- 1- المعالجة عن طريق آلية السوق: وهذه الطريقة لها ثلاثة أشكال ترتبط بتطور النظريات الاقتصادية الرأسمالية التي تعالج الاختلال وفق لمنظورها وهي:
- أ- المعالجة عن طريق آلية الأسعار: لقد ارتبطت هذه النظرية بالفترة التي اتسم بها النظام الدولي بقاعدة الذهب لذلك تتطلب هذه النظرية توفر ثلاثة شروط:
- أ. الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج.
- ب. ثبات أسعار صرف العملات لأن عرض النقد يتكون من ذهب + عملة مغطاة بالذهب.
- ج. مرونة الأسعار والأجور.

وهذه الشروط تمثل الأساس الذي تقوم عليه النظرية التقليدية التي سادت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والتي تقول في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات سيؤدي ذلك إلى دخول كميات من الذهب إلى الاقتصاد الوطني وسوف يرافق ذلك ارتفاع معدل عرض النقد في تداول كما يؤدي بدوره إلى زيادة الأسعار المحلية مقارنة بالدول الأخرى ويترتب على ذلك انخفاض الصادرات نظراً لارتفاع سعرها في الخارج وارتفاع الاستيرادات نظراً لانخفاض سعرها في الداخل وتستمر هذه العملية إلى أن يحدث التوازن في الميزان، أما في حالة حدوث عجز فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في أسعار السلع المحلية ويعني ذلك الاتجاه نحو ارتفاع قيمة الصادرات المحلية وانخفاض قيمة المستوردات لارتفاع قيمتها محلياً وفي النتيجة سيؤدي ذلك إلى توازن الميزان.²

- ب- المعالجة عن طريق الدخل: جاءت هذه النظرية على أثر ما طرحه كينز والتي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل وأثرها على الصرف الأجنبي، وبالتالي على الموقف في ميزان المدفوعات وأهم شروط تطبيق هذه النظرية هي ثبات سعر الصرف والأسعار واستخدام السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل.

تقول النظرية أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى إحداث تغيير في مستوى الاستخدام العام (العمالة) والإنتاج للبلد مما ينعكس على مستوى الدخل المتحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة

¹ محمد أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1431هـ-2010م، ص 205.

² دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، 2013، ص ص 85.86.

الخارجية، فعندما يحقق الميزان فائضا كنتيجة لارتفاع قيمة الصادرات سيرتفع مستوى الاستخدام في الضاعات التصديرية يواكبه زيادة في الأجور ومن ثم الدخل الموزع مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات نسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى العودة إلى حالة التوازن في ميزان المدفوعات، والعكس في حالة العجز.

– **المعالجة عن طريق المرونات:** بعد أن ثبت أن هناك عيوب في النظريتين الكلاسيكية والكيينزية في تفسير الاختلال والمعالجة الاقتصادية لاعتمادها على فرضية ثبات أسعار الصرف (التي أصبحت جزءا من التاريخ بعد انهيار برتونونز عام 1971 وانتشار نظم الصرف العائمة ولمعالجة العيوب تم استخدام نظرية المرونات التي تعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة ومن ثم التأثير على ميزان المدفوعات، ولنجاح سياسة تخفيض سعر العملة من قبل البلد الذي يعاني من الاختلال فإن ذلك يتوقف على مرونة الطلب على الصادرات والاستيرادات الكلية ومدى القدرة الاستيعابية لاقتصاد (درجة الاستخدام السائدة في الاقتصاد مالياً-استخدام كامل أو وسط أو دون الوسط).¹

ج- **التصحيح عن طريق سعر الصرف:** وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية، واتخاذ النظام سعر صرف حر، وعدم تقيده من قبل السلطات النقدية، وتتلخص هذه الآلية في القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، يبدو أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعر صافي الأسواق المذكورة وعندما ستغدو أسعار السلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيراداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تماما.²

2- الطريقة الثانية: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة.

عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، حيث يأتي دور الحكومات بالتدخل بصورة مباشرة لغرض معالجة الخلل الحاصل فيه تجنباً لاستمراره من ناحية وللحد من الآثار الاقتصادية الناجمة عنه من جهة أخرى، ويتم ذلك باستخدام جملة من الإجراءات يمكن تحديدها على حد التالي:

- إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وتشمل بيع الأسهم وبيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي أو استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة.
- إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني وتشمل طلب القروض الخارجية ببيع جزء من الاحتياطي من الذهب من الخارج أو بيع الأسهم والسندات التي تملكها الحكومات في المؤسسات الأجنبية.³

¹مرجع سبق ذكره، ص 86، 87.

²كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015م-1436هـ.

³الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 99، 100.

خلاصة الفصل:

استهدف هذا الفصل مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات باعتباره أداة من أدوات التحليل الاقتصادي، كما يعد أهم المؤشرات التي تستعين بها الدول في دراسة وتخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية، إلا أنه يتعرض إلى مجموعة من الاختلالات وهذا نتيجة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر عليه، وما جعل دول العالم تسعى إلى وضع طرق وأساليب لمعالجته وتصحيح على سبيل المثال (تدخل الدولة والسلطات العامة) ومن خلال خلق فائض بعكس آثار إيجابية وقوة اقتصادية كبيرة للدول.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان
المدفوعات وعلاقته بسياسة سعر
الصرف.

تمهيد:

بعد تطرقنا إلى ميزان المدفوعات والإطاحة بالجوانب خاصة به وعلاقة ميزان المدفوعات بسعر الصرف من حيث التأثير الواضح عليه، سنحاول التطرق في فصلنا هذا إلى هذه العناصر في الجزائر من خلال تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري ودراسة أثر سياسة سعر الصرف وانعكاسها عليه.

المبحث الأول: تطور وتحليل أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري.

يعتبر ميزان المدفوعات ذلك السجل الذي يسجل فيه جميع عمليات الدولة مع دول العالم الخارجي وهذا الأخير تربطه علاقة وثيقة مع أسعار الصرف الذي يعد من أهم الآليات التي تؤثر فيه، ومن هنا سنتطرق إلى دراسة وضعية ميزان المدفوعات الجزائري.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري.

يعرف الميزان التجاري على أنه الفرق ما بين الصادرات والواردات وعليه نتطرق إلى دراسة كلا منهما.

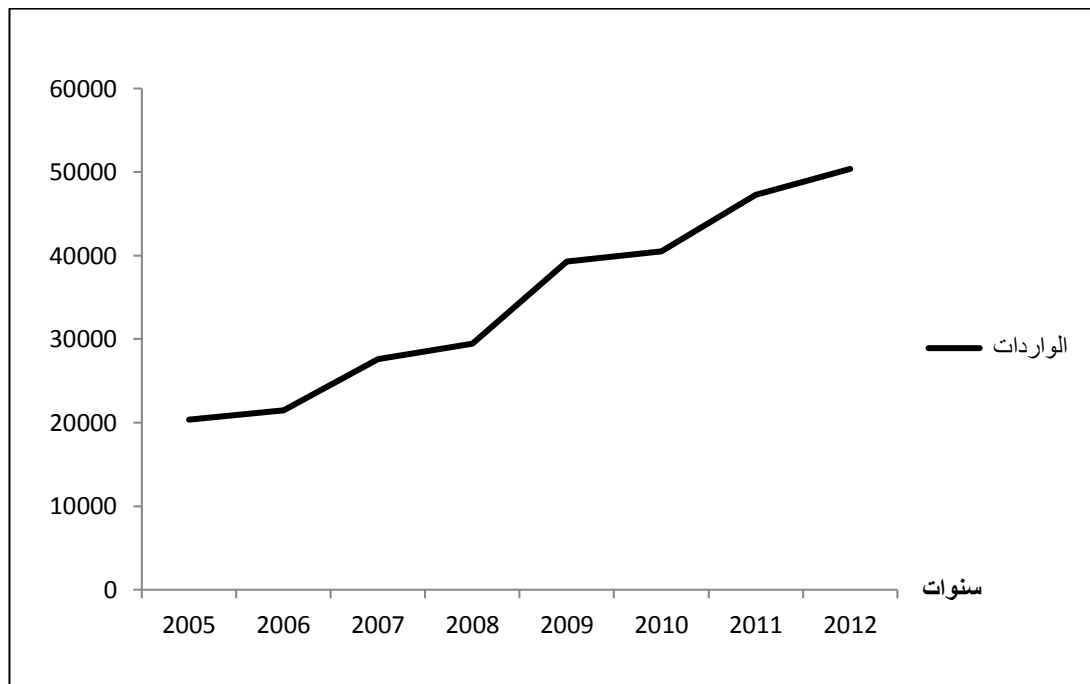
أ- الواردات: عرفت هذه الأخيرة منحنى تصاعديا وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول وكذلك سياسة الدولة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1-III): الواردات الجزائرية.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الواردات	20357	21456	27631	29479	39294	40473	47247	50376

المصدر: علاء الدين عماري-حكيم بوناصري، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان الجزائري، ص 44.

الشكل رقم (1-III): منحنى بياني يمثل تطور الواردات الجزائرية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (1-III).

نلاحظ من الجدول والرسم البياني ارتفاع ملحوظ في نسبة الواردات وهذا منذ سنة 2002.

وكذلك أن الواردات تتمتع بمرونة في مصادرها يقلل من الضغوط الاقتصادية التي تمكن أن تؤثر على مختلف الجوانب الاقتصادية للبلد، والجزائر في وارداتها تعتمد على مجموعة من الدول حسب أهمية علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع كل بلد والجدول رقم (2) يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-III): توزيع الواردات الجزائرية حسب المتعاملين الاقتصاديين.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ME	10.90	11.72	14.42	20.95	10.90	11.72	14.42	20.95
OCDE معدا UE	3.33	3.73	5.36	7.24	3.33	3.73	5.36	7.24
أمريكا الجنوبية	1.23	1.28	1.67	2.17	1.23	1.28	1.67	2.17
باقي دول أوروبا	1.49	0.77	0.71	0.65	1.49	0.77	0.71	0.65
آسيا دون الدول العربية	2.48	3.05	4.21	6.91	2.48	3.05	4.21	6.91
البلدان العربية	0.41	0.49	0.62	0.70	0.41	0.49	0.62	0.70
دول إفريقيا	0.14	0.15	0.23	0.39	0.14	0.15	0.23	0.39
المجموع	357.20	456.20	631.27	479.39	234.39	473.40	247.47	376.50

المصدر: علاء الدين عماري، حكيم بوناصري، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص 45.

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول أعلاه يتضح أن الكمية الأكبر للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي حيث بلغت هذه القيمة في سنة 2008 حوالي 21 مليار دولار أي 53.15 من إجمالي الواردات أي ما

يتجاوز نصف الواردات الجزائرية، والسبب في ذلك راجع إلى العلاقة التاريخية بين المنطقتين بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الذي يساهم في تطور هذه العلاقة، أما في المرتبة الثانية تأتي دول آسيا وتعتبر الصين أكبر ممول للجزائر خلال فترة الدراسة ومن المتوقع أن ترتفع نسبياً في السنوات القادمة.

وفيما يخص البلدان العربية وبلدان إفريقيا فقد عرفت قيم ضعيفة ومنخفضة جداً.

ب- الصادرات:

تعتمد الجزائر في صادراتها على سلعة واحدة والتي تتمثل في النفط الذي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري بحيث تمثل نسبة تتراوح ما بين 96% إلى 98%.

في إجمالي صادراتها وهذا يوضح ارتباط الميزان التجاري بالمحروقات دون اللجوء إلى بدائل أخرى والجدول التالي يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (III-3): تطور الصادرات الجزائرية 2005-2012.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	3421548,3	3979000,9	4214163,1	5095019,7	3347636,0	4333587,4	5374131,3	7102970,2

المصدر: زبير طيوح، أثر تحرير التجارة على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر (1980-2013)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 57.

بالإضافة إلى تحليل الصادرات الجزائرية نتطرق إلى توزيع الصادرات حسب المناطق الاقتصادية خلال فترة الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (III-4): هيكل الصادرات خلال 2005 إلى 2012.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاتحاد الأوروبي	25593	28750	26833	41246	23186	28009	3730	39797
O.C.D.E خارج اتحاد	14963	25387	28614	15326	20278	4059	20029	12210
أمريكا الجنوبية	3124	2398	2596	2875	1841	2620	4270	4228

958	810	694	564	797	479	591	661	دول عربية دون UMA
2073	1586	1281	857	1626	760	515	418	دول المغرب العربي
62	146	79	93	365	42	14	49	بقية دول إفريقيا
4683	518	4082	3320	3765	4004	1792	1218	آسيا دون دول عربية
36	102	10	7	10	7	7	15	دول أوروبية أخرى
71866	73489	57053	45194	79298	60163	54613	46001	المجموع

المصدر: نسيم ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر، مذكرة مقدمة لجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014/2013، ص 18.

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الاتحاد الأوروبي هو سوق للصادرات الجزائرية حيث تجاوز أكثر من 50% من صادرات الجزائر توجه لهذا السوق ونلاحظ أن هذه السنة لاحظت ارتفاع من بداية سنة 2005 حيث ارتفعت إلى ما يعادل 25593 وهذا راجع إلى الشراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي التي تتم في سنة 2005م، واستمر هذا الارتفاع حيث بلغ ما يعادل 39797 في سنة 2012.

وتأتي في المرتبة الثانية OCDE (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى دول أنسبهم دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الثالثة حيث نلاحظ أن قيمة الصادرات ارتفعت في السنوات الأخيرة.

أما الدول العربية تأتي في المرتبة الأخيرة.

ج- رصيد الميزان التجاري:

لقد مرت الجزائر بعدة تغيرات وتحولات اقتصادية خلال فترة (2005-2012) ومنه سنقوم بتحليل تطور وضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة والجدول التالي يبين رصيد الميزان التجاري وهو كما يلي:

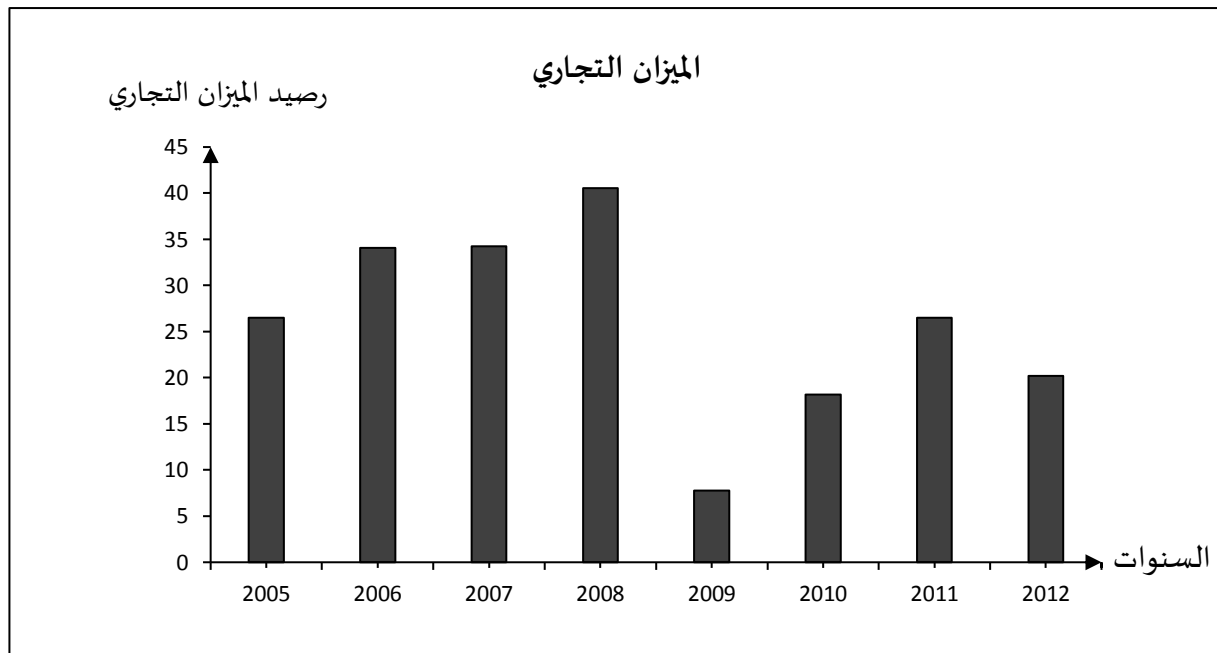
جدول رقم (III-5): رصيد الميزان التجاري للفترة 2005-2012.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد الميزان التجاري	26,47	34,06	34,24	40,52	7,78	18,20	26,96	20,17

المصدر: نسمة ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 105.

ويمكن ترجمة هذا الجدول في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (III-2): تطور رصيد الميزان التجاري لفترة الدراسة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (III-4).

من خلال ملاحظتنا للشكل البياني والجدول تبين لنا كما يلي:

(2005-2012) فائضا بقيم متذبذبة حيث يأخذ أكبر قيمة له خلال الفترة المدروسة عام 2008 بقيمة 40,52 مليار دولار وأدنى قيمة له عام 2009 بقيمة 7,78 مليار دولار فما يفسر هذا الانخفاض من خلال الشكل رقم (2) حيث أخذت الصادرات أدنى قيمة لها في هذا العام مما أدى إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية في هذا العام الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على البترول وانخفاض أسعارها، ثم ارتفع من جديد سنة 2010 بقيمة 18,20 مليار دولار يعود ذلك إلى تخوف الدولة من الأزمة.

المطلب الثاني: تطور حساب رأس المال.

يعد رأس المال أحد عناصر ميزان المدفوعات، بحيث يمثل ويتكون من الاستثمارات المباشرة ورؤوس الأموال الرسمية، قروض قصيرة الأجل وبالإضافة إلى السهو والخطأ.

أولاً: تطور الاستثمارات المباشرة.

جدول رقم (III-6): تطور الاستثمارات المباشرة لميزان المدفوعات.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمارات المباشرة	1,06	1,76	1,37	2,31	2,54	3,47	2,04	1,54

المصدر: علاء الدين عماري، حكيم ناصري، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، الجزائر، ص 49.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاستثمارات المباشرة في بداية فترة الدراسة حققت الضعف وبدأت في التزايد مع بداية سنة 2006 بحيث بلغت قيمة 1,76 مليار دولار إلا أن قيمة الاستثمارات بدأت في الانخفاض في سنة 2007 حيث بلغت 1,37 مليار دولار وبدأت بالتزايد في سنة أخرى حيث بلغت أعلى قيمتها 2,04 مليار، لتعود إلى الانخفاض في آخر السنة.

ثانياً: تطور رؤوس الأموال الرسمية.

جدول رقم (III-7): تطور رصيد رؤوس الأموال الرسمية لميزان المدفوعات.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السحب	1,41	0,98	0,51	1,15	2,19	0,57	0,067	0,266
الاستهلاك	4,46	1,287	1,28	1,63	0,683	0,439	1,148	0,853
الرصيد	-3,05	-0,307	-0,77	-0,48	1,507	0,131	-1,081	-0,587

المصدر: نفس المرجع، ص 50.

ما نلاحظ من الجدول أن رصيد رؤوس الأموال الرسمية حقق قيم سالبة خلال فترة الدراسة ما عدا سنة 2010 و2009 ولكل بوتيرة متغيرة، ولعل السبب راجع إلى دخول الجزائر في التخلص من ديونها اتجاه الغير.

ثالثاً: تطور حساب القروض القصيرة الأجل بالإضافة إلى بند السهو والخطأ.

جدول رقم (8-III): تطور حساب القروض القصيرة الأجل بالإضافة إلى بند السهو والخطأ لميزان المدفوعات.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الرصيد	-2,25	-1,08	-1,59	0,02	-0,604	-0,437	1,411	-1,306

المصدر: علاء الدين العماري، حكيم بوناصري، نفس المرجع، ص 50.

نلاحظ من الجدول أعلاه رصيد عرف قيم سالبة في معظم سنوات الدراسة ما عدا سنة 2008 و2011 حيث بلغ 1,411 مليار دولار.

رابعاً: الرصيد الإجمالي لحساب رأس المال.

الرصيد الإجمالي لحساب رأس المال يتكون من الأرصدة التي تطرقنا إليها سابقاً (الاستثمارات المباشرة... إلخ).

الجدول رقم (9-III): تطور رصيد حساب رأس المال من 2005 إلى 2012.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الرصيد	-4,24	-11,22	-0,99	2,54	3,46	3,18	2,37	-0,36

المصدر: زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات (دراسة قياسية، حالة الجزائر)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص 119.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن رصيد حساب رأس المال يعاني من عجز خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2007 ونقول أن الجزائر عانت من هذا العجز الكبير راجع إلى عدة أسباب نذكرها فيما يلي:

1- الديون والأعباء المترتبة عليها.

2- ضعف احتياطات الصرف الأجنبي لدى الدولة.

الضغط الكبير الذي تشكله الديون الخارجية على مداخيل المحروقات حيث توجه نسبة معتبرة منها إلى تسديد قيمة هذه الديون إضافة إلى ارتفاع نسبة خدمة الدين.

إلا أن رصيد حساب رأس المال بدأ بالتحسن مع بداية سنة 2008 ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الداخلية للجزائر.

خامسا: تطور رصيد ميزان المدفوعات.

عرف رصيد ميزان المدفوعات تذبذبات خلال فترة الدراسة بين الارتفاع والانخفاض والانعكاس نتيجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات الصادرات النفطية ولذلك سنقوم بتحليل تطور ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (III-10): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال فترة 2005 إلى 2012.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد ميزان المدفوعات	16,94	17,73	29,55	36,99	3,86	15,33	20,06	26,44
رصيد ميزان الحسابات الرسمية	-4,24	-11,19	-0,99	2,54	3,45	3,18	2,375	-0,361
الصادرات من المحروقات	45,59	59,61	59,61	77,13	44,41	56,12	71,66	70,58
الميزان التجاري	21,18	28,95	30,54	34,45	0,41	12,15	25,961	20,167

المصدر: حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلانو للبحوث والدراسات ISSN2392/5361، العدد الخامس، جامعة أكلي محند أول حاج البويرة، الجزائر، جوان، 2017، ص 334.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن رصيد ميزان المدفوعات تميز برصيد موجب بالرغم من الرصيد السالب لميزان العمليات الرأسمالية وذلك راجع إلى سعي الجزائر إلى تسديد ديونها نحو الخارج، بالإضافة أن التطور الإيجابي لصادرات المحروقات انعكس بشكل إيجابي على رصيد الحساب الجاري الذي بلغ في سنة 2012 حوالي 70,58.

المطلب الثالث: تطور رصيد حساب الخدمات والدخل والتحويلات الصافية.

يضم هذا حساب الدخل عوائد الاستثمار، الفوائد على القروض الخارجية بالإضافة إلى عوائد توظيف الاحتياطات والفوائد على الودائع الآجلة، وعليه سنحاول دراسة تطور رصيد كل منهم.

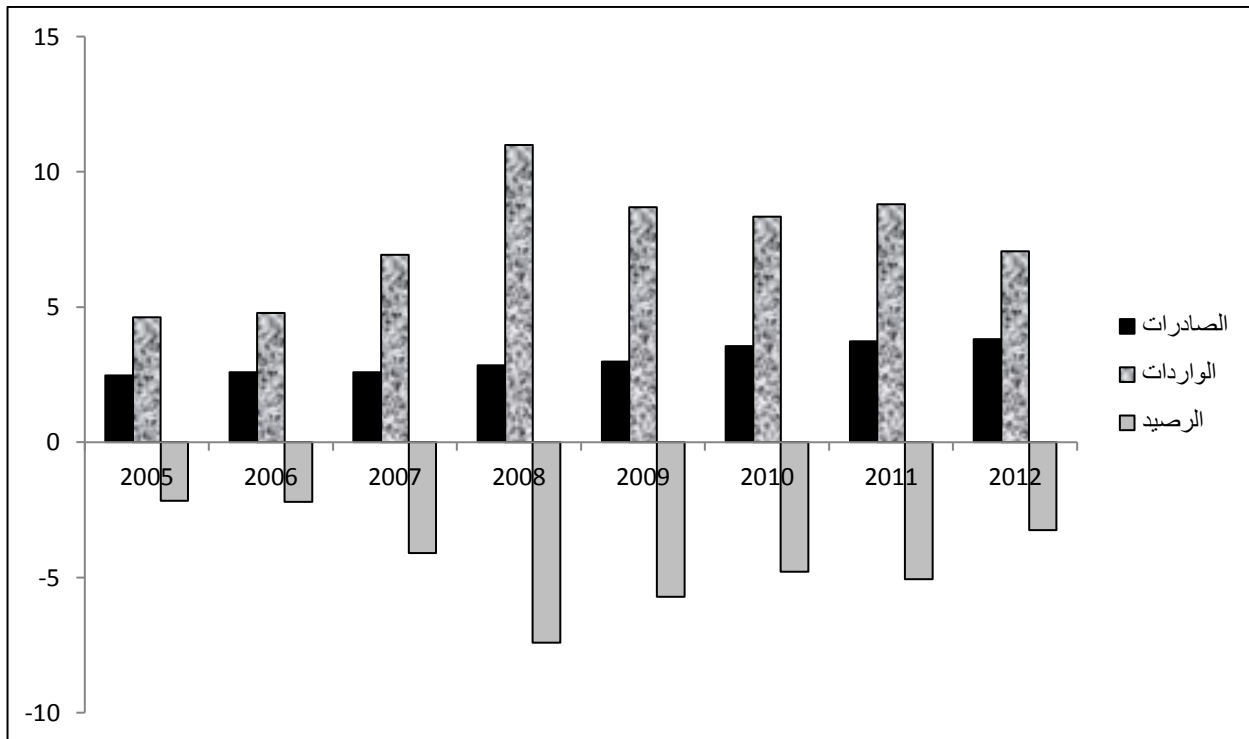
1- تطور رصيد العمليات على الخدمات:

جدول رقم (III-11): تطور رصيد العمليات على الخدمات لميزان المدفوعات الجزائري.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	2,46	2,58	2,58	2,84	2,98	3,56	3,74	3,82
الواردات	4,62	4,78	6,93	10,99	8,69	8,34	8,8	7,06
الرصيد	-2,16	-2,2	-4,09	-7,41	-5,71	-4,78	-5,06	-3,24

المصدر: علاء الدين عماري-حكيم ناصري، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان مدفوعات الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 47.

الشكل رقم (III-3): منحنى بياني لتطور رصيد العمليات على الخدمات.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (III-10).

من خلال ملاحظتنا لمعطيات الجدول رقم (III-10) والرسم البياني استنتجنا أن ميزان الخدمات طيلة فترة الدراسة سجل رصيد سالب أي بمعنى آخر حقق عجز مستمر ودائم بالرغم من ارتفاع الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة إلا أن ذلك لم يغطي الواردات الجزائرية من الخارج ولعل ما يفسر هذا العجز هو انخفاض مستوى القطاع السياحي في الجزائر.

بالإضافة إلى أن المقيمين في الجزائر يقضون العطل في الخارج وهذا دليل على ضعف وتوتر قطاع الخدمات الجزائري، الذي لم يواكب التطورات الدولية الخاصة في هذا المجال.

2- تطور رصيد حساب الدخل:

لدراسة هذا التطور بالتطرق إلى تحليل الجدول التالي الذي يعبر عن تطور رصيد حساب الدخل لميزان المدفوعات الجزائر خلال مدة الدراسة.

الجدول رقم (III-12): تطور رصيد حساب الدخل لميزان المدفوعات الجزائري 2005-2012.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	1,43	2,42	3,81	5,13	4,74	4,59	4,45	3,73
الواردات	6,51	6,64	5,64	6,46	6,06	4,96	6,43	7,63
الرصيد	-5,08	-4,22	-1,83	1,33	-1,32	-0,37	-2,04	-3,9

المصدر: علاء الدين عماري، حكيم بوناصري، مرجع سبق ذكره، ص 48.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حساب الدخل هو الآخر حقق عجز مستمر من بداية 2005 إلى 2012م وبحديث يرجع هذا العجز إلى استمرار الأرباح التي تم انتقالها إلى صالح الشركاء الأجانب لمؤسسة سوناطراك التي تعد العمود الفقري للاقتصاد الجزائري.

ثالثا: رصيد التحويلات الصافية:

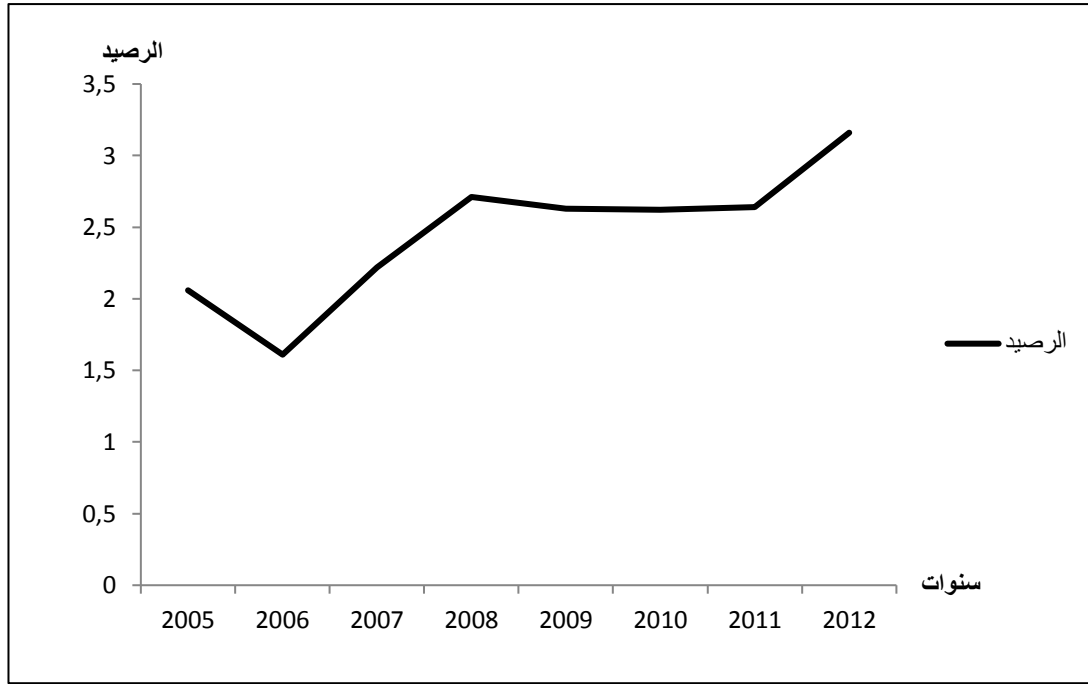
يضم هذا الحساب كافة التحويلات الملكية المالية والحقيقية والتي تتمثل في قطاع الإدارات العمومية وتحويلات أخرى.

الجدول رقم (III-13): تطور رصيد التحويلات الصافية لميزان المدفوعات.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الرصيد	2,06	1,61	2,22	2,71	2,63	2,62	2,64	3,16

المصدر: علاء الدين عماري، حكيم بوناصري، مرجع سبق ذكره، ص 49.

الشكل رقم (III-4): منحنى بياني لتطور رصيد التحويلات الصافية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (III-12).

نلاحظ من الجدول أعلاه والمنحنى البياني أن رصيد التحويلات الصافية سجل قيم متذبذبة حيث بلغت في بداية المدة 2,06 مليار دولار لتتخف في السنة الموالية فبلغت قيمتها 1,61 لتصل 3,16 في سنة 2012 ويرجع هذا التذبذب إلى ضعف التحويلات من طرف المهاجرين الجزائريين وتهمهم من القنوات الرسمية والصعوبات التي تواجههم عند تحويل أموالهم.

المبحث الثاني: أثر سياسة سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان مدفوعات الجزائر.

عرفت تسعيرة الدينار الجزائري والصرف تطورات هامة بسبب سياسات سعر الصرف المتبعة، بحيث تعد من أهم العناصر التي أولت لها الجزائر أهمية كبيرة لما له من نتائج إيجابية في تحسن وضعية ميزان المدفوعات الجزائري، وعلى هذا الأساس سنقوم بتقسيم مبحثنا هذا إلى المطالب التالية:

- **المطلب الأول:** تطور سياسة سعر الصرف الجزائري.
- **المطلب الثاني:** تحليل أثر سعر الصرف الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائرية.

المطلب الأول: سياسة سعر الصرف الجزائري.

أولاً: تعريف.

تمكنت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2005 إلى 2012 من إعادة تقويم مؤشرات اقتصادها الكلي وإنهاء هذه الفترة في وضعية خارجية مريحة، وفي هذا السياق وقبل تحليل تطور سياسة سعر الصرف الدينار يجب معرفة تطور ديون الجزائر وأهم البرامج الاقتصادية التي تم إنجازها في الألفية الجديدة.

1) الديوان الخارجية والداخلية للجزائر: إن الجزائر كانت قد قررت لدى إطلاق أول برنامج تنموي خماسي استباق موعد تسديد ديونها الخارجية العمومية والخاصة (الدين التجاري)، وبشكل يسمح لها بتخفيف هذا العبء المالي الثقيل الذي قد يؤدي إلى ركود النمو الاقتصادي، وبذلك تمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية العمومية من 11,6 مليار في سنة 2005 إلى 0,5 مليار دولار في 2010.

2) البرامج الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال فترة 2005 على 2012:

1- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 إلى 2009): في سنة 2005 تم بعث انتهاج سياسة توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى بعد التجربة المريرة التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

3) برنامج توطيد النمو 2010: ويتضمن هذا البرنامج أهداف تتلخص في ثلاث محاور رئيسية وهي:

— تهيئة الإقليم وتنمية البنية الأساسية.

— تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

ثانيا: تطور سعر الصرف الدينار:

عرف سعر الصرف الدينار الجزائري مجموعة من التطورات خلال فترة الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (III-14): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2005-2012.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
سعر الصرف	73,38	72,64	73,64	64,56	72,4	74,4	72,85	76,55

المصدر: أمين غوبال، أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2015). مذكرة تخرج مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015-2016، ص 87.

الشكل رقم (III-5): تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار خلال فترة الدراسة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (III-13).

بالاعتماد على الجدول والمنحنى أعلاه نلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري عرف تذبذبات خلال فترة الدراسة حيث بلغ قيمته 73,38 دج لينخفض في سنة 2008 إلى 64,56 ليصل في آخر فترة إلى 75,55 دج.

المطلب الثالث: تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري في تحقيق توازن ميزان مدفوعات الجزائر.

أن تبني الجزائر لنظام المدار الكلي كأحد أنظمة سعر الصرف الدينار الجزائري في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية، وكذا تحرير تجارتها الخارجية من كل القيود والعراقيل التي كانت تعيقها، قامت مع مطلع الألفية بإعادة تنشيط سياسة سعر الصرف للتأثير أو القضاء على الاختلالات الاقتصادية التي تشكل تحديات أمام الاقتصاد الجزائري، خصوصاً هذه الفترة التي تميزت بزيادة حجم السيولة في الاقتصاد نتيجة تحسين الوضعية المالية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، وهو ما يتطلب توجيه سياسة سعر الصرف لمقابلة استنزاف السيولة الفائضة في الاقتصاد ومحاربة التضخم وهذا للمحافظة على استقرار ميزان مدفوعات الجزائر.

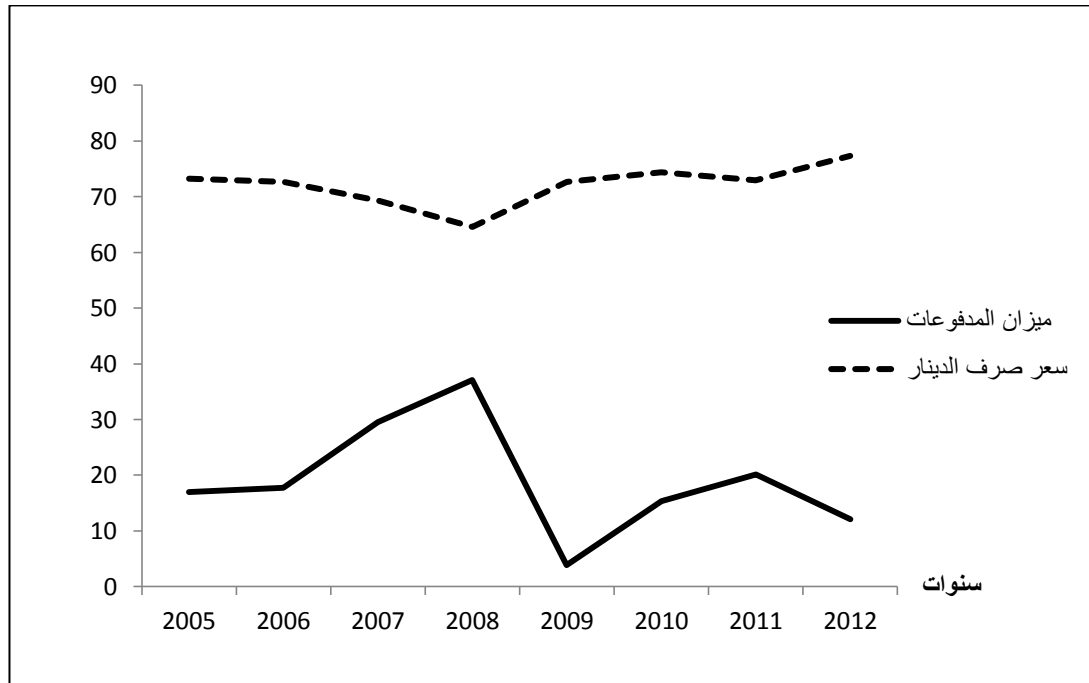
حيث ترى هذه النظرية بأن أي تغيير في المعاملات الاقتصادية (استيراد أو تصدير) يؤدي إلى إحداث تغيرات في أسعار الصرف ولمعرفة العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار الجزائري نحاول تحليل التطورات الإحصائية لميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار الجزائري، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (III-15): تطور رصيد ميزان المدفوعات وعلاقته بسعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ميزان المدفوعات	16,94	17,73	29,55	37,04	3,86	15,32	20,14	12,05
سعر صرف الدينار	73,27	72,64	69,29	64,58	72,64	74,39	72,93	77,33

المصدر: سمية نعماني، غنية عيرون، دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، مذكرة نهاية الدراسة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2015-2016، ص 86.

الشكل رقم (III-6): منحى بياني يمثل تطور ميزان المدفوعات وعلاقته بسعر صرف الدينار.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن رصيد ميزان مدفوعات الجزائر عرفت قيم متذبذبة حيث كان في بداية مدة في 2005 حوالي 16,94 مليار دولار لينخفض في سنة 2009 ليصل إلى 3,86 مليار دولار وهنا نستنتج أن سعر صرف الدينار الجزائري لم يكن له تأثير على ميزان المدفوعات بالرغم من الاستقرار الذي شهده خلال الفترة المدروسة وذلك بسبب اعتماد الجزائر على المنتوجات النفطية فقط، وهذا ما يجعلنا نتأكد أن سياسة تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري للصادرات هي سياسة فاشلة في الاقتصاد الجزائري وكذلك بالنسبة للواردات الجزائرية.

أما فيما يخص حساب رأس المال، فيبقى هو الآخر بعيد كل البعد عن تأثير سعر صرف الدينار بسبب عدم وجود قابلية لتحويل الدينار في المعاملات الرأسمالية كونها لا تزال تخضع لرقابة السلطات النقدية لحركة رؤوس الأموال، وكل هذا جعل سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري تأثيراً جدياً ضعيفاً على الميزان التجاري بصفة خاصة وميزان المدفوعات بصفة عامة.

خلاصة الفصل:

إن ميزان المدفوعات الجزائري له أهمية كبيرة في تحديد وضعية الاقتصاد الجزائري وهذا وفق حالته إما في حالة توازن أو اختلال.

ومن خلال تحليلنا لميزان مدفوعات الجزائر أنه عرف تذبذبات في كل سنوات الدراسة إلى جانب أنه يتأثر بشكل ضعيف بسياسة سعر صرف الدينار من خلال توازنه.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

استهدف بحثنا هذا الإجابة عن الإشكالية المطروحة ومحاولة الكشف عن أثر سياسة سعر الصرف على ميزان مدفوعات الجزائر، "حيث تعد سياسة سعر الصرف من أهم السياسات المعتمدة التي تلجأ إليها الدول من أجل تحقيق توازن اقتصادها وعلى رأسها التوازن في ميزان المدفوعات من خلال الاعتماد على سياسة التخفيض من الأساليب الناجعة للتأثير الإيجابي على الحساب الجاري".

وبناء على هذا أن الجزائر انتهجت سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري لمن أجل تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك لأن الصادرات الجزائرية عديمة المرونة لاعتمادها على منتج واحد وهو النفط، أما الواردات فهي كذلك غير مرنة لأنها في أغلبها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، فسياسة سعر الصرف الدينار الجزائري تعد من أهم الوسائل لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات، وعليه فإن التوازن والفائض المحقق في ميزان المدفوعات الجزائري في أغلب سنوات فترة الدراسة لا يعود فقط إلى سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري بقدر ما هو متعلق بأسعار النفط.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لسياسة سعر الصرف تأثير على أرصدة ميزان المدفوعات.

أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية لكن هذا التأثير جداً ضعيف لأن ميزان المدفوعات الجزائري يتأثر بشكل كبير بأسعار النفط.

الفرضية الثانية: لسياسة تخفيض العملة الوطنية انعكاس على عناصر ميزان المدفوعات، تعد هذه الفرضية صحيحة ولكن بنسبة قليلة في حالة انخفاض قيمة العملة الوطنية يزداد الطلب على سلعها وهذا ما ينتج عنه زيادة في صادراتها مقابل الواردات.

نتائج البحث: قد لخصت هذه الدراسة من خلال ما تطرقنا إليه في فصول البحث إلى عدة نتائج عن هذا الموضوع والتي يمكن أن نبورها في النقاط التالية:

- 1) سياسة سعر الصرف تعد أداة لإعادة توازن ميزان المدفوعات من خلال آليات السوق وتدخل الدولة.
- 2) إن الفائض المحقق في ميزان المدفوعات الجزائري في أغلب سنوات فترة الدراسة ليس له علاقة بوضعية سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري وذلك يرجع التحسن الحاصل إلى فعالية أسعار النفط.
- 3) رصيد الحساب حقق عجز خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى قلة رؤوس الأموال المتجهة إلى الجزائر وبالإضافة إلى تسديد ديونها للخارج.

التوصيات:

- على السلطات تبني وإتباع سياسات اقتصادية مناسبة لتحقيق أسعار الصرف وميزان المدفوعات.
- العمل على تنويع الصادرات تكون ذات جودة ونوعية.

- العمل على تهيئة ظروف مناسبة لتشجيع الاستثمار الأجنبي بغرض استقطاب رؤوس الأموال الخاصة.
- العمل على البحث عن بدائل لقطاع المحروقات الذي يمثل 90% من صادرات البلد.
- سياسة تخفيض العملة الوطنية لم يكن لها أثر واضح على إعادة توازن ميزان المدفوعات.
- توازن ميزان المدفوعات لا يتوقف على أسعار الصرف بل على وجود اقتصاد قوي.

آفاق الدراسة:

وفي الختام إن بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهيمه البحث في هذا الموضوع، لذا نقترح بعض المواضيع التي نراها جيدة أن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى وذلك حسب الآتي:

- 1- دور السياسة المالية والنقدية على ميزان المدفوعات.
- 2- التجارة الخارجية وآثارها على تحسين ميزان المدفوعات.

قائمة المصادر

والمراجع.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف، تقلبات سعر الصرف الدولار، دار التعليم الطباعة النشر والتوزيع 35 شارع عبد السلام برج الصديق، مصر، 2018.
- 2- السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر لناشرون وموزعون، طبعة (1)، عمان، 2010.
- 3- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، دار الفكر لناشرون والموزعون، طبعة (1)، 2011.
- 4- السيد محمد أحمد السرتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة (1)، المعمورة، 2007.
- 5- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 6- الطاهر لطرش، تقنيات بنكية، ديوان المطبوعات، الجزائر، طبعة (6)، 2007.
- 7- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح للتجليد الفني، مصدر، 2008.
- 8- بسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، طبعة أولى، بيروت، 2003.
- 9- جمال الدين برقوق، مصطفى يوسف، الاقتصاد الدولي، دار الجامد للنشر والتوزيع، طبعة (1)، الأردن، 1437/2016.
- 10- جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 2014/1435.
- 11- حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة أولى، 1423/2002.
- 12- خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، 2015.
- 13- خالد توفيق الشمري، طاهر فاضل البياتي، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة (1)، الأردن، ص 2009.
- 14- دريد كامل آل شيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، 2013.
- 15- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، طبعة أولى، مصر، 2007.
- 16- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 2004.
- 17- زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعة للنشر مطابع الأمل، بيروت، 1999.
- 18- زينب محمود عمارة، العلاقات الاقتصادية الدولية، مراكز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، طبعة أولى، مصر، 1437/2016.

- 19- سعود حابد مشكور العامري، المالية الدولية، دار الزهران للنشر والتوزيع، طبعة (1)، عمان، 2010/1431.
- 20- سعيد سامي أعلاف، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، 2010.
- 21- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري، العلمة للنشر والتوزيع، عمان، طبعة (1).
- 22- سي محمد كمال، صباغ رفيقة، المالية الدولية والأزمات المالية، دار الجامد للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 1438/2017.
- 23- سي محمد كمال، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، دار الخلدونين للنشر والتوزيع، طبعة (1)، 2015/1436.
- 24- شقيرى نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة (1) وطبعة (2)، عمان، 2015/2012.
- 25- عادل أحمد حشيش، مجدي محمد شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الجلي الحقوقية، 2003.
- 26- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
- 27- عبد الكريم، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، طبعة (1)، 1433/2012.
- 28- عدنان تايه النعيمي، إدارة العمليات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 2012.
- 29- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الجامد للنشر والتوزيع، طبعة (1)، عمان، 2007.
- 30- فائزة علوان، التمويل الدولي، دار أمجد للنشر والتوزيع، طبعة (1)، عمان، 2016.
- 31- فليح حسن خلق، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، طبعة أولى، الأردن، 2004.
- 32- كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 1436/2015.
- 33- كامل بكري وآخرون، الاقتصاد الدولي، دار التعليم الجامعي، مصر.
- 34- ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، للنشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، طبعة أولى، عمان، 2004.
- 35- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.
- 36- محمد أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، 2010/1431.
- 37- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، مطبعة العشري، 2010.
- 38- محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، الناشر منشأة المصارف، مصر، 2004.
- 39- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة (4)، 2014/2012.
- 40- مرسي سعيد مطرو وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 1429/2008.
- 41- موسى سعيد مطرو وآخرون، المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 1429/2008.

- 42- هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، إثناء للنشر والتوزيع، الطبعة (1)، العراق، 2010.
- 43- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار الجديد للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، 2006/1426.

المذكرات:

- 1- العربي سواكر، واقع ميزان المدفوعات في ظل التحويلات الاقتصادية الراهنة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمولخضر الوادي، 2015/2014.
- 2- أمين غوبال، أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر (2015/1990)، مذكرة تخرج مكتملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسير، جامعة أم البواقي 2016/2015.
- 3- بحراش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابن بكر بلقايد تلمسان، 2014/2013.
- 4- بغداد زيان، تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثره على المبادلات التجارية الخارجية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2013/2012.
- 5- تواتي جديدة، تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف، مذكرة تخرج ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2014/2013.
- 6- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، مذكرة مكتملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2005/2004.
- 7- دوجي سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية بسكرة، 2015.
- 8- زيرطيوح، أثر تحرير التجارة على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر (2013/1980) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية جامعة بسكرة، 2015/2014.
- 9- زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2016/2015.
- 10- سامية منصور، دراسة قياسية لبعض محددات سعر الصرف الجزائري، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة 2015/2014.
- 11- سمية نعماني، غنية عيرون، دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، مذكرة نهاية الدراسات قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة بوقرة بومرداس، 2016/2015.
- 12- عدة واضح نور الهدى، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2017/2016.
- 13- علاء الدين عماري، حكيم بوناصري، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة تبسة، 2016.

14- مفهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2013/2012.

مجالات:

- 1- تماضر جابر البشير الحسن، قياس تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات مجلة العلوم الاقتصادية، عدد (2) 16، المملكة العربية السعودية.
- 2- عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة الاقتصاديات المال والأعمال، جامعة طاهري الجزائر، 2017.

ملتقى:

الجوزي جميلة، أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات، الملتقى الوطني الأول حول السياسة الاقتصادية في الجزائر، الجزائر، 13 ماي 2013.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة الموجودة بين سياسة سعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري، إلى جانب دراسة تأثير سعر الصرف عليه وخاصة سعر الصرف الدينار الجزائري الذي جاء في إطار الإصلاح الهيكلي للجزائر، حيث كانت له دور جداً ضعيف في تقليص العجز في ميزان المدفوعات.

ونستخلص من هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري المعمول بها في الجزائر لم تكن لها فعالية أو تأثير على ميزان المدفوعات وهذا راجع إلى السبب الرئيسي وهو أن الاقتصاد الجزائري يرتكز على المحروقات في صادراته.

الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف، ميزان المدفوعات، الدينار الجزائري، سياسة سعر الصرف.

Mots clé : Taux de change, la balance des paiements, dinar Algérie, politique de prix.

باللغة الفرنسية:

Cette étude vise à clarifier la relation existante entre la politique de taux de change et le solde du miffat algérien ainsi que l'étude de l'effet du taux de change et en particulier le taux de change du dinar algérien, qui est venu conformément à la réforme structurelle de l'Algérie, où il a une rote faible dans la réduction de la balance des paiements prix Gr.

Nous concluons de cette étude que la politique de taux de change du dinar algérien applicable en Algérie n'était pas un impact significatif sur l'efficacité de l'Algérie, et cela est dû à l'économie de l'Algérie est basée sur les hydrocarbures dans les exportations.